الأمم المتحدة

A/77/PV.92

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **92**

الاثنين، 24 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البندان 28 و 58 من جدول الأعمال (*تابع*) والبند 114

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/77/720)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكن الحفاظ على السلام من خلال القوة. بل يمكن تحقيقه فقط بالتفاهم، حسب القول المأثور. وتلك الكلمات تعبر عن جوهر ما نقوم به هنا في الأمم المتحدة. إننا ندرك الآن أن هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة للحفاظ على السلام قبل وقت طويل من اندلاع النزاعات، ونفهم أيضا أنه لا يمكننا أن نمنع بصورة موثوقة اندلاعها وتصعيدها وتكرارها إلا إذا عالجنا الأسباب الجذرية للخلافات.

مع ذلك، وبينما ننظر في جميع أنحاء العالم اليوم، لا يزال 27 من النزاعات المسلحة تعصف بحياة الناس. قبل عقدين من الزمن، عانى ما يقرب من خمسة بلدان كل عام من أكثر من حرب أو تمرد في آن واحد. والآن يعاني 15 بلدا – بزيادة ثلاثة أضعاف. وقد وصل عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات إلى أعلى مستوى له منذ 28 عاما، وشُرّد أكثر من 100 مليون شخص قسرا.

لقد أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا، والمشاركة الأجنبية في الحروب الأهلية أقوى بكثير. كما أنها تميل إلى الاستمرار لفترات أطول بكثير، وزيادة درجة الحرارة المحلية تزيد بمقدار درجة واحدة من فرصة حدوث نزاعات بين المجموعات بأكثر من 10 في المائة. وينبغي أن تكون تلك الحقائق بمثابة جرس إنذار. وما لم نضع منع نشوب النزاعات في صميم جهودنا لتحقيق السلام، فإن وعدنا الصادر في إطار خطة التنمية لعام 2030 بمستقبل آمن ومستدام سيظل يراوغ العديد من مجتمعاتنا.

من واجبنا أن نسأل كيف يمكننا عكس مسار تلك الاتجاهات. واقتراح الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام يشدد بشكل صحيح على المنع، وينبغي أن تنظر فيه الدول الأعضاء بتمحيص.

بعد ثمانية عشر عاما من إنشاء لجنة بناء السلام، أصبحت في وضع استراتيجي يمكنها من مساعدة الأمم المتحدة على مواكبة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التهديدات المتطورة اليوم. وبوصفها هيئة استشارية لمؤسستين رئيسيتين من مؤسسات الأمم المتحدة، أمامها فرصة متميزة لتعزيز الاتساق ومساعدة الجمعية والمجلس في الوفاء بولايتيهما.

إن هذا التزايد في طلب المساعدة من لجنة بناء السلام السمة المميزة لعصرنا. ومن خلال الاستعراضات المختلفة لهيكل الأمم المتحدة ذي الصلة، وآخرها في عام 2020، دعت الدول الأعضاء إلى بناء سلام أكثر فعالية – بناء بحيث تتوفر له موارد أفضل ليركز تركيزا أقوى على المنع.

من هذا المنطلق، أشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز اتباع نُهج متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأشجعها على الاستفادة بقدر أكبر من وظيفتها الاستشارية. ويمكن للجمعية العامة أن تستفيد المزيد من المشورة الفنية بشأن حالات محددة وكذلك بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل أزمة المياه، التي تشكل الدوافع الرئيسية للعنف.

وتحقيقا لتلك الغاية، أقترح أن يقوم رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام بإجراء مشاورات منتظمة مماثلة لتلك التي تجرى مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد قالت السيدة إليانور روزفلت مقولتها المشهورة بأنه لا يكفي التكلم عن السلام، إذ يجب على المرء أن يؤمن به، ولا يكفي الإيمان به، بل يجب على المرء أن يعمل لتحقيقه. من الحرب والتطرف العنيف إلى أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، تتطلب التطورات العالمية أن نستثمر أكثر في المستقبل السلمي الذي نتطلع إلى تحقيقه.

إن المعاناة التي نراها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تقدم دليلا واضحا على أن تكاليف تقاعسنا عن العمل تفوق بكثير ثمن الاستثمار الاستباقي في المنع. وفي عام 2022، وافق صندوق بناء السلام على مستويات قياسية من الدعم المقدم إلى 37 بلدا، وفي القرار 305/76، الذي اتخذ في الدورة السابقة، أكدت الدول الأعضاء أنها ستنظر في جميع الخيارات المتعلقة بالتمويل المستدام لبناء السلام.

انطلاقا من تلك الروح، أحث الأعضاء على المساهمة في الصندوق والتفكير مليا في حقيقة مفادها أنه إذا لم يُحرز أي تقدم اليوم، سيظل هدفنا المتمثل في إنقاذ الأرواح بعيد المنال غدا. ونعلم أننا ندفع ثمنا باهظا جدا للنزاع. فلنندفع إلى العمل.

آمل أن تثير مناقشة اليوم أفكارا جريئة لتعزيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة في كل مرحلة من مراحل سلسلة السلام.

لأننا جميعا نعرف غريزيا أنه، على حد تعبير الكاتب اليوناني القديم إيسوب، حتى كسرة خبز تؤكل في سلام خير من المشاركة في وليمة تحضرها وأنت قلق

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى لعقد هذه الجلسة اليوم.

بصفتي رئيس لجنة بناء السلام في دورتها السادسة عشرة، يسرني أن أطلع الجمعية العامة على أعمال اللجنة في الفترة من شباط/فبراير 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لزميليّ نائبي الرئيس – الممثلَيْن الدائمَيْن لمصر والجمهورية الدومينيكية – على دعمهما وإسهاماتهما في عمل اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أشكر أيضا الممثلين الدائمين للبرازيل والسويد وسويسرا والمغرب على قيادتهم القديرة لأعمال تشكيلات غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وبوروندي، على التوالي. خلال السنة المشمولة بالتقرير، اختتمت ولاية تشكيلة بوروندي بنجاح.

لقد اضطلعت اللجنة بعبء عمل كبير إلى حد معقول خلال دورتها السادسة عشرة. إذ واصلت بلدان كثيرة تعاونت مع لجنة بناء السلام البحث عن مزيد من الفرص للشراكة للتغلب على العثرات التي سببتها الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية. تلقت اللجنة أيضا طلبات للمشاركة على الصعيدين القطري والإقليمي في مختلف

المجالات المواضيعية لبرنامج عمل اللجنة، مثل بناء المؤسسات، والمرأة والسلام والأمن، وتغير المناخ، ضمن مجالات أخرى.

وفي أوائل عام 2022، اعتمدت اللجنة خطة عمل سنوية تطلعية وطموحة. وركزت خطة العمل، التي تهدف إلى الاسترشاد بالتعليقات والطلبات الواردة من البلدان التي تلتمس دعم اللجنة، على الملكية الوطنية والشمولية. ونظرت أيضا في التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) من حيث صلتها بالطلبات الواردة من البلدان والمناطق التي تفاعلت مع اللجنة.

وإجمالا، عقدت اللجنة 27 اجتماعا على مستوى السفراء خلال دورتها السادسة عشرة، شملت اجتماعات بشأن 14 سياقا منفصلا خاصا ببلدان ومناطق بعينها وأولويات مواضيعية أخرى.

أود أن أبرز بإيجاز على بعض الأنشطة والإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة خلال دورتها السادسة عشرة.

أولا، نجحت اللجنة في تعزيز دورها الاستشاري في مجالات وسد الثغرات مد الجسور وإسداء المشورة والدعوة إلى لعقد الاجتماعات في عام 2022. تمكنت اللجنة من إرسال 17 مشورة إلى مجلس الأمن في عام 2022، أي ما يقرب من ضعف العدد مقارنة بالدورة السابقة. وعملا بالاتفاق، تم إطلاع الجمعية العامة ومجلس الأمن رسميا على خطة العمل السنوية للجنة، لأول مرة. وللمرة الأولى أيضا، بدأت اللجنة تتلقى نسخا مسبقة من تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن بعض البلدان والمناطق والمسائل التي تنظر فيها لجنة بناء السلام، مما مكن أعضاء اللجنة من تقديم اقتراحات أكثر عملية في مشورتها. وعززت اللجنة أيضا تعاونها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أسفر تعاون اللجنة مع هذه الأجهزة الرئيسية الثلاثة في الأمم المتحدة عن ما مجموعه 65 وثيقة ختامية، مما مهد الطريق أمام الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين لمعايرة آليات دعمهم للبلدان المحتاجة.

ثانيا، كما كان مقررا، وسعت اللجنة مجالات تعاونها في سياقات جغرافية إضافية. ففي عام 2022، استمع أعضاء اللجنة لأول مرة إلى تيمور – ليشتي وجنوب السودان وتعاونوا معهما في السياق الخاص بكل منهما، ومع بلدان وسط آسيا في سياق إقليمي. استمر تعاون اللجنة مع دول جزر المحيط الهادئ في عام 2022.

ثالثا، واصلت اللجنة التزاماتها الشاملة والمواضيعية من خلال اجتماعات مكرسة وفي إطار المناقشات الخاصة ببلدان ومناطق بعينها.

وطوال عام 2022، واصلت اللجنة، مسترشدة باستراتيجيتها الجنسانية وخطة عملها، إعطاء الأولوية للأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في بناء السلام واستدامة جهود السلام. فعلى سبيل المثال، استمعت اللجنة إلى نساء من منطقة وسط آسيا بشأن الأثر السلبي لتغير المناخ على المرأة. وعُقد اجتماع مخصص بشأن المرأة والسلام والأمن لاستكشاف تكامل دور حافظات السلام النظاميات مع دور بانيات السلام. واستمر نمو معدل مشاركة بانيات السلام في اجتماعات اللجنة في النمو ليصل إلى 87,5 في المائة في عام 2022، وهو مما يمثل ارتفاعا ملحوظا من 22 في المائة في عام 2019 و 74 في المائة في عام 2021.

وبالإضافة إلى عقد اجتماع مواضيعي مكرس للشباب والسلام والأمن، واصلت اللجنة جهودها في مجال الدعوة دعما للدور الحاسم للشباب ومنظمات الشباب في بناء السلام والحفاظ على السلام.

شهدت اللجنة أيضا زيادة في تعاونها مع ممثلي المجتمع المدني في العام الماضي. ففي عام 2022، شارك 27 ممثلا عن المجتمع المدني في اجتماعات اللجنة.

واستخدمت بلدان جزر المحيط الهادئ منبر لجنة بناء السلام لزيادة الوعي بالآثار السلبية لتغير المناخ على بناء السلام والحفاظ عليه. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا بشأن الخطة الجديدة للسلام ناقشت فيه الدول الأعضاء أفكارا لتشكيل الموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة واستكشفت الدور المحتمل للجنة بناء السلام في تحقيقه.

رابعا، في عام 2022، عززت اللجنة دورها في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث عملت على التئام مجموعة واسعة من كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر.

بالإضافة إلى عقد اجتماع مشترك مكرس مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن اتساق الأمم المتحدة، تعاونت اللجنة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، مما يدل على أن اللجنة تواصل تعزيز اتصالها بطائفة مع طائفة واسعة من المنظمات والجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام.

وواصلت اللجنة الاستماع إلى إحاطات من الممثلين العاملين في الميدان، ولا سيما عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود السياسي للأمم المتحدة، وشكل هؤلاء الممثلون نسبة 24 في المائة من جميع مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة في اجتماعات اللجنة. وفي الوقت نفسه، في عام 2022، شكل ممثلو أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين قدموا إحاطات إلى اللجنة بنسبة 15 في المائة من جميع مقدمي الإحاطات الذين ينتمون إلى من الأمم المتحدة.

خامسا، ظلت الشراكة في مقدمة أولويات اللجنة في عام 2022. وركزت الدورة السنوية للجنة على الشراكات مع مصارف التنمية الإقليمية. واستمعت اللجنة إلى إحاطة من ممثلي المصارف الإقليمية بشأن استراتيجيات ونهج كل منها. وكان هذا أول اجتماع للجنة على الإطلاق يكرس لمشاركة مصارف التنمية الإقليمية.

إن اللجنة، بالإضافة إلى تكريس موضوع دورتها السنوية لهذا الموضوع، واصلت اللجنة طوال عام 2022 تعزيز تعاونها مع الشركاء من خارج المنظمة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

فبالإضافة إلى الاجتماع المشترك للجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان شاركت اللجنة مشاركة ارتباطات جيدة مع الاتحاد الأفريقي طوال الدورة السادسة عشرة.

سادسا، كانت مسألة كفالة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام في ذروة زخمها في العام الماضي. واستنادا إلى أعمال الدورات السابقة، واصلت اللجنة الحوار بشأن هذه المسألة، لا سيما في الفترة المفضية إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام. وأسدت اللجنة مشورتها إلى الجمعية العامة داعية إلى تحقيق نتائج عملية المنحى والنظر في جميع الخيارات المتاحة لتعزيز تمويل بناء السلام، والتمويل الطوعي والتمويل من خلال أنصبة الأنصبة المقررة والتمويل المبتكر. وقد انعكس تجسد ذلك في القرار التاريخي 305/76 بشأن تمويل بناء السلام، الذي اعتمد في وقت لاحق، في أيلول/سبتمبر 2022. بالإضافة إلى ذلك، أكدت شددت اللجنة طوال العام على مساهمة صندوق بناء السلام في دعم الأولويات الوطنية لبناء السلام للدول الأعضاء.

لقد قطعت لجنة بناء السلام شوطا طويلا منذ إنشائها في عام 2005، ومن خلال نهجها الشامل والقائم على الطلب اكتسبت الثقة فيما بين أصحاب المصلحة. بينما ننخرط في تعددية الأطراف ونسعى جاهدين إلى تعزيزها للنهوض بالحلول لمشاكل الأجيال الحالية والمقبلة، فإن لجنة بناء السلام لديها إمكانات هائلة لتصبح طرفا فعالا لاستكمال في استكمال جهود المجتمع الدولي وقدرته على بناء السلام واستدامته.

السيدة زوبسيفيتش (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدلي كرواتيا بهذه الملاحظات، بوصفها رئيسة لجنة بناء السلام لهذا العام، ووفقا لما اتفقت عليه الدول الأعضاء في اللجنة.

تعرب كرواتيا عن امتنانها لسلفها، بنغلاديش، ولا سيما ممثليها الدائمين السابقين والحاليين، السفيرة رباب فاطمة والسفير محمد عبد المغيث، على رئاستهما المقتدرة للجنة في عام 2022. ونجد أدلة وافرة على ذلك في التقرير (A/77/720) الذي نناقشه هنا اليوم. وقد جعل ذلك عملنا أسهل هذا العام.

نود أيضا أن نشكر الممثلين الدائمين للبرازيل والسويد والمغرب على عملهم رؤساء لتشكيلات غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا، على التوالي. نشكر الممثلين الدائمين للبرازيل والدانمرك ومصر على عملهم بوصفهم المنسقين غير الرسميين لعلاقات اللجنة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على التوالي.

إن الأزمات المتشابكة التي نواجهها هنا أظهرت بوضوح القيمة الفريدة للجنة بناء السلام بوصفها منصة تربط بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في بناء السلام واستدامة السلام. إنها أيضا حيز يمكن فيه إقامة شراكة للأخذ بيد البلدان والمناطق نحو السلام الدائم مع الالتزام بالولاية.

يمكن رؤية النشاط المتزايد للجنة بناء السلام في العام الماضي في عدد المرات التي قدمت فيها المشورة إلى مجلس الأمن، والتي زادت بشكل كبير في العام الماضي، وفي نطاقها الجغرافي الآخذ في الاتساع، حيث عقدت اجتماعات لأول مرة مع تيمور – ليشتي وجنوب السودان وبلدان وسط آسيا.

وواصلت اللجنة معالجة المسائل الشاملة المتصلة ببناء السلام والحفاظ على السلام، فضلا عن الأسباب الجذرية للنزاع، تماشيا مع ولايتها، بما في ذلك من خلال مشاركتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد شهدنا في العام الماضي توسيع اللجنة لدورها في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فضلا عن تعزيز المشاركة مع الشركاء خارج الأمم المتحدة، تماشيا مع الولاية.

لا يزال تمويل بناء السلام يحتل مكانة عالية في جدول الأعمال، وتبذل جهود لتشجيع توافق الآراء، والنظر في جميع الخيارات المتاحة لتعزيز تمويل بناء السلام، بما في ذلك التمويل الطوعي، والتمويل عن طريق الأنصبة المقررة، والتمويل الابتكاري.

ستبقي اللجنة أيضا المناقشات والتوصيات المتعلقة بالقرار 305/76 قيد نظرها، وستواصل العمل مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأعضاء المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام، والبلدان التي تعمل مع الصندوق لكفالة اطلاعه على أنشطة الصندوق.

بالبناء على تلك الممارسات الجيدة، تواصل رئاسة كرواتيا الحالية للجنة التركيز على توسيع نطاقها الجغرافي على أساس الملكية الوطنية. وحتى الآن، تحاورت أربعة بلدان جديدة طوعا مع لجنة بناء السلام هذا العام وهي: موزامبيق وهندوراس وكندا والنرويج. ويسهم ذلك أيضا في تحسين المعرفة بشأن بناء السلام وزيادة تعزيز دور لجنة بناء السلام كمنصة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

تشاطر عدد من البلدان حتى الآن تجاربها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها في التعامل مع المسائل المهمة في جهودها لبناء السلام واستدامة جهودها، مثل الجهود المتعلقة بالعدالة الانتقالية والشعوب الأصلية وأهمية المصالحة. كذلك فإن مواصلة تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية اللجنة الجنسانية (2016)، وخطة العمل الجنسانية (2021)، وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام في اجتماعات لجنة بناء السلام كلها أيضا على رأس جدول أعمال كرواتيا.

ستواصل اللجنة تعزيز الأخذ بنُهُج متكاملة واستراتيجية متسقة لبناء السلام في البلدان والمناطق التي قيد نظرها، مع ملاحظة أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر، وهذا أيضا عنصر مهم في عمل لجنة بناء السلام هذا العام أيضا. في ذلك الصدد، من الضروري تعزيز المتابعة والأثر في البلد المعني. يعمل الرئيس على إيجاد سبل لتعزيز المتابعة، ربما من خلال نواب الرئيس والأعضاء.

إن اللجنة، تماشيا مع ولايتها، تواصل أيضا الجمع بين جميع الأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دورها في سد الفجوة من خلال دعم تعزيز الاتساق في المنظومة، بما في ذلك الاتساق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وداخل الأمانة العامة، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وفيما بينها.

تستكشف اللجنة المزيد من السبل لزيادة التوعية والتفاعل، بما في ذلك من خلال عمل المنسقين غير الرسميين لعلاقات اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك عن طريق إصدار نشرات صحفية في الوقت المناسب وفقا لأساليب عملنا مع تقديم المشورة في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن بناء على طلبه. من هذا المنطلق، تجتمع الرئاسة مرة كل شهرين مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

سيواصل الرئيس الدعوة إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام وإقامة تعاون أفضل مع صندوق بناء السلام.

بينما تناقش الأمم المتحدة الخطة الجديدة للسلام والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يتيح لنا ذلك فرصة أخرى لتعزيز لجنة بناء السلام في الفترة التي تسبق استعراض هيكل بناء السلام في عام 2025. في ذلك الصدد، سيكون اجتماع لجنة بناء السلام الذي سيعقد في 22 أيلول/سبتمبر على المستوى الوزاري فرصة لوزرائنا لتقديم رؤيتهم وتوجيهاتهم السياسية بشأن كيفية تحقيق ذلك. ونأمل أن يشارك جميع أعضاء لجنة بناء السلام على المستوى الوزاري.

أعرب مرة أخرى عن جزيل الشكر للبعثة الدائمة لبنغلاديش على رئاستها الممتازة في العام الماضي ولجميع أعضاء لجنة بناء السلام على إسهامهم خلال رئاستنا هذا العام. إننا ممتنون أيضا للدعم المقدم من مكتب دعم بناء السلام.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبالطبع بالأصالة عن بلدي الدانمرك.

في جميع أنحاء العالم، يقوم الناس بعمل لبناء الجسور بين المجتمعات، والتصدي للمظالم وإيجاد حلول مشتركة؛ إنهم يعملون من أجل السلام. من كولومبيا إلى غامبيا وجنوب السودان، تدعم الأمم المتحدة عمليات العدالة الانتقالية الشاملة للجميع، والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة تجلب الأمل. والتقريران العامان عن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام شاهدان على تلك الجهود الحاسمة. والواقع أن بناء السلام والوقاية أساسيان في الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ميثاق منظمتنا والوفاء بوعوده.

في جلسة اليوم، تدعو بلدان الشمال الأوروبي إلى إعطاء الأولوية لبناء السلام والوقاية، بما في ذلك عن طريق كفالة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام.

أولا، نهيب بالدول الأعضاء دعم الأنصبة المقررة لصندوق بناء السلام عندما تستأنف المفاوضات في اللجنة الخامسة في وقت لاحق من هذا العام، لأن الصندوق يسد ثغرة. فهو يتيح تقديم دعم مرن وسريع وحفاز عندما تنشأ الحاجة إلى بناء السلام، سواء عندما تضرب أزمة أو عندما تكون البلدان بحاجة إلى الدعم للحفاظ على مكاسب بناء السلام. ويعمل بناء على طلب البلدان المحتاجة. ومن الضروري الحفاظ على مرونة الصندوق تلك، التي تسمح له، كما ذكرت، بالاستجابة للأولويات الوطنية لبناء السلام.

في حين أن الاستثمار من خلال الصندوق كان الأعلى على الإطلاق في عام 2022، حيث قدم الدعم لـ 37 دولة، فقد تجاوزت طلبات الدعم ذلك. إن قيمة صندوق بناء السلام واضحة، ونعلم جميعا أن عائدات الاستثمار في بناء السلام مرتفعة من الناحيتين الاقتصادية والبشرية.

والاستثمار في بناء السلام، بطبيعة الحال، واجب أخلاقي، لأنه لا ينقذ حياة البشر فحسب، بل يوفر أيضا الأموال، التي يمكن استثمارها على نحو أكبر من أجل مستقبل مستدام.

باتخاذ القرار 305/76 في العام الماضي، التزمنا جميعا بتعزيز التمويل من أجل بناء السلام. ويوصي القرار بالتعاون بشكل أكثر منهجية مع المؤسسات المالية الدولية وجعل التمويل أيسر منالا، بما في ذلك التعاون مع الشباب والنساء والمنظمات الشعبية.

ثانيا، نحن بلدان الشمال الأوروبي نؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز ولاية الأمم المتحدة بشأن بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نشجع

على تعزيز دعم الأمم المتحدة للاستراتيجيات الوطنية للوقاية، وتعزيز الحساسية للمناخ في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وإعطاء الأولوية للشراكات والنهج الشاملة والتشاركية بقيادة محلية لبناء السلام، وأخيرا وليس آخرا، تعزيز وحماية الحيز المدني.

إن الدور الموسع للجنة بناء السلام وسيلة لتعزيز جهود الأمم المتحدة تماشيا مع الملكية الوطنية والشمول. كما سمعنا من زميلينا من بنغلاديش وكرواتيا، فإن المشاركة المتزايدة للجنة بناء السلام، علامة على الاهتمام باللجنة ودورها، ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على استخدام الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عقد الاجتماعات لإجراء تبادل للآراء بشأن ممارسات بناء السلام وتوجيه الانتباه الوطني إلى أولويات بناء السلام.

كما ندعو الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز علاقتها مع لجنة بناء السلام. الدانمرك بوصفنا المنسق غير الرسمي بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تؤيد تعزيز التآزر بين بناء السلام والتنمية، وتسخير الإمكانات الكاملة للجهود المتكاملة.

أخيرا، فإن الموجز السياساتي للأمين العام للسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام لا يحدد رؤية طموحة فحسب، بل يقدم أيضا توصيات ملموسة بشأن الحفاظ على السلام. ونتطلع نحن بلدان الشمال الأوروبي إلى العمل في شراكة مع جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة لإعطاء الأولوية للوقاية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبناء السلام الذي يحدث تحولاً في القضايا الجنسانية ويأخذ في الحسبان للمناخ، وحماية المدنيين.

ونرى، أن هناك عددا من الفرصة السانحة الرئيسية لزيادة تعزيز هيكل بناء السلام في ذلك الصدد لجعله عمليا وملموسا، وتشمل الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة نفسه، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر نفسه والاستعراض الشامل للسياسات في العام المقبل والذي يجري كل أربع سنوات، وبطبيعة الحال، استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

لنغتنم هذه اللحظات ونستخدم هذه العمليات، وهذه الأحداث، لزيادة الاستثمارات في السلام وإعطاء الأولوية للوقاية. إننا جميعا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على التصدي لتحديات عالم اليوم والحفاظ على السلام اليوم وغدا.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المناقشة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/77/720)، وبناء السلام والحفاظ عليه، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

في السنوات الأخيرة، أدت الديناميات العالمية إلى تحديات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. لقد أصبح من غير الممكن التنبؤ بطبيعة النزاعات المسلحة وهي تشكل الآن تهديدات أكبر لجهود حفظ السلام والحفاظ على السلام.

وتعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف وإلى التزام أكبر من جانب المجتمع الدولي لحل تلك المسائل من خلال الأخذ بنهج شامل وبطريقة متكاملة.

وفي هذا الصدد، تشدد الرابطة على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، هناك حاجة إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونحن فخورون بأن الرابطة أيدت العديد من الأطر والشراكات لدعم ذلك المسعى المشترك. وقد ناقش اجتماع وزراء دفاع الرابطة في ذلك الصدد بشكل شامل مسائل الأمن الإقليمي ومختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز الشراكات المنسجمة من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول الرابطة والمنتدى الإقليمي للرابطة يعملان بوصفهما جهتين لتعزيز التعاون من خلال آليات الدبلوماسية الوقائية وكفالة معالجة أي منازعات وخلافات سلميا وبصورة بناءة.

إن الرابطة ملتزمة بتعزيز مشاركتنا وتعاوننا مع شركاء الحوار والشركاء الخارجيين، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة التي تقودها

الرابطة، في تشجيع السلام والاستقرار والأمن والتنمية من أجل تعزيز قدرتنا الإقليمية على الصمود للاستجابة للتحديات المشتركة والناشئة.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى أهمية التصدي لتحدي تمويل بناء السلام. وتدرك الرابطة أن السلام، والتنمية، وجهان لعملة واحدة. وبالتالي، تشدد الرابطة على أهمية بناء السلام في منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تجددها أو استمرارها، وضرورة توفر تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لجهود بناء السلام. ونلاحظ أيضا أن صندوق بناء السلام اضطلع بدور هام في الإسهام في تحقيق جهود بناء السلام.

ونشجع الدول الأعضاء على النهوض بالحلول الممكنة والالتزام بسد الثغرة التمويلية. وقد اضطلعت الدول الأعضاء في الرابطة بدورها فرادى ومجتمعة في الاستجابة لذلك النداء.

ستعمل الرابطة بشكل بناء من أجل اختتام المداولات بشأن تمويل بناء السلام في المنتديات المعنية.

ثالثا، من الحيوي تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات عمليات السلام. والرابطة ملتزمة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها جدول أعمال إقليمي ذي أولوية. كما أحدثت الضابطات العسكريات وموظفات إنفاذ القانون التابعات للرابطة أثرا إيجابيا على الصعيد العالمي من خلال مشاركتهن النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أن من الأساسي بناء القدرات وزيادة الفرص المتاحة للمرأة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

وعلاوة على ذلك، تشجع الرابطة أيضا تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى جانب الخطط المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من خلال العديد من الآليات التي تقودها الرابطة. وهي عامل أساسي في استدامة السلام العالمي والإقليمي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الرابطة الثابت بعمليات حفظ السلام وجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، فضلا عن التزامها بتعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية للإسهام في صون السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

السيد سيمبسون (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن "مقاصد الأمم المتحدة هي: حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها".

إن الوقاية وبناء السلام، المتضمنان في ديباجة الميثاق، المنقذان الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، هما سبب وجود المنظمة. ومع ذلك، فمع وجود عدد قياسي من النزاعات النشطة، بما في ذلك حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا، وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، نتذكر حاجتنا إلى إعادة الالتزام بالمادة الأولى من الميثاق. ويجب أن نغتنم فرصة إصدار الخطة الجديدة للسلام – والاستعراض المقبل لعام 2025 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة – لتعزيز الوقاية، ودور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

لم تتحقق الاستفادة من كامل إمكانات لجنة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. إنها تؤدي دورا محوريا في تعميق المناقشات بشأن التحديات التي تكافح الأجهزة الأخرى لمواجهتها، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدة ركائز، مثل السلام والتنمية وحقوق الإنسان، فضلا عن المناخ والسلام والأمن، وإدماج النساء والشباب والسكان من الشعوب الأصلية.

إن دروس بناء السلام التي قُدِمت إلى لجنة بناء السلام هي دروس عالمية بطبيعتها، حيث تتمتع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بخبرات يمكن تبادلها من أجل المنفعة المشتركة. وتفخر كندا بالانضمام إلى النرويج وكولومبيا في حزيران/يونيه لوصف الرحلة الصعبة التي لا تزال تقوم بها لمعالجة المظالم التاريخية ضد شعوب الأمم الأولى والميتيس والإنويت وتبني المصالحة.

ونحث مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدخول في مشاورات معززة مع لجنة بناء السلام. والتقدم الذي أحرزته كولومبيا في مجال بناء السلام مثال على ما يمكن تحقيقه من خلال العمل مع كل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي الواقع، يجب تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن

على سبيل الأولوية حتى تتمكن الأمم المتحدة من دعم البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس في بناء السلام المستدام بطريقة شاملة. وتدعم كندا وأستراليا ونيوزيلندا أيضا تعزيز تنسيق لجنة بناء السلام مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

إن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وكما أشار زميلي ممثل الدانمرك، فإن بناء السلام المستدام والشامل والمحدد الهدف واجب أخلاقي ينقذ الأرواح واستثمار ذكي يوفر المال على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الإنفاق العالمي على بناء السلام لا يمثل سوى جزء ضئيل من الإنفاق العسكري، وفي مقابل كل دولار واحد يستثمر في منع نشوب النزاعات، يمكن توفير 16 دولارا في الاستجابة للأزمات. ومن شأن زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات أن تقلل من الحاجة المتزايدة باستمرار إلى المساعدة الإنسانية وتدخلات حفظ السلام المكلفة.

ويقدم صندوق بناء السلام دعما بالغ الأهمية لأنشطة بناء السلام التي تمنع نشوب النزاعات وحالات الهشاشة وتستجيب لها. ومن مراقبة الانتخابات في أمريكا اللاتينية ورسم خرائط تهديدات الأمن المناخي في منطقة المحيط الهادئ إلى عمليات انتقال حفظ السلام في أفريقيا، استفاد أكثر من 67 بلدا من كل منطقة من استثمارات صندوق بناء السلام. ومع ذلك، لا يزال الطلب يفوق التمويل. ويقترب الرصيد النقدي لصندوق بناء السلام من الصفر في عام 2023. وحاجته ماسة إلى تجديد موارده على نحو أكثر ملاءمة لخدمة الدول الأعضاء من جميع المناطق.

وتؤمن كندا وأستراليا ونيوزيلندا إيمانا راسخا بأن عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام يجب أن يمول تمويلا مستداما وكافيا ويمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، فهي مانحة طوعية رئيسية لصندوق بناء السلام. لقد استمعت إلى دعوة الأمين العام لتحقيق نقلة نوعية في تمويل بناء السلام، وقدمت بشكل جماعي 90 مليون دولار لاستراتيجية صندوق بناء السلام للفترة 2020–2024. وتحث كندا وأستراليا ونيوزيلندا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في تقديم وزيادة التبرعات إلى صندوق بناء السلام، ولا سيما من خلال اتفاقات متعددة السنوات لزيادة القدرة على التنبؤ. ويشجعنا أن نرى قائمة متزايدة من الجهات المانحة للصندوق، بما في ذلك بعض المستفيدين السابقين من تمويل صندوق بناء السلام. ونشجع المانحين الجدد على النظر في دعم صندوق بناء السلام في بناء السلام المستدام هذا العام. وتؤيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا أيضا توفير الأنصبة المقررة إلى صندوق بناء السلام، والتي من شأنها أن تكمل التبرعات وتوفر خط أساس للتمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك في سياق العمليات الانتقالية.

وفي عام 2020، أوضحت الجمعية العامة أنه يمكن استخدام الأنصبة المقررة لتمويل صندوق بناء السلام. وتمثلت توصية الأمين العام في تقديم 100 مليون دولار من التمويل المقرر لصندوق بناء السلام سنويا. وقد حان الوقت الآن لكي تختتم اللجنة الخامسة نظرها وتلتزم بالاقتراح المشترك بين المناطق بتوفير ذلك التمويل الذي تؤيده الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، تتجه الحكومات الوطنية إلى صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام للحصول على الدعم. إن الوقاية وبناء السلام هما هدفنا المشترك. فلنعمل معا للاستثمار في السلام المستدام وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد كاميلي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تؤيد البلدان المرشحة، الجبل الأسود وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل، جورجيا، وكذلك سان مارينو، هذا البيان.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/77/720) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

إننا نعيش في زمن تتزايد فيه النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يجري الإنهاء التدريجي لبعثات حفظ السلام وتتناقص ميزانية حفظ السلام. ومع ذلك، فإن الإنفاق على بناء السلام في سياق الأمم المتحدة لا يمثل سوى جزء بسيط مما ينفق على حفظ السلام. ومع انخفاض ميزانيات حفظ السلام، ينبغي أن نوجه تلك الموارد إلى صندوق بناء السلام، الذي أثبت جدواه، ولكنه يحتاج إلى تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر ملاءمة واستدامة. ومن خلال زيادة التركيز على بناء السلام، يمكن للأمم المتحدة أن تظل مهمة في الوفاء بولايتها بشأن السلام والأمن.

قبل عام تقريبا، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار 305/76 بشأن تمويل بناء السلام. لقد كانت دعوة إلى توفير تمويل أكثر استدامة وإمكانية للتنبؤ به لبناء السلام، فضلا عن سبل تمويل جديدة ومبتكرة. وكانت أيضا دعوة إلى جميع البلدان للمساهمة في صندوق بناء السلام من خلال الاشتراكات المقررة. وبعد عدة جلسات من المداولات في اللجنة الخامسة، نود أن نعرب عن تقديرنا لروح التوافق والتفاني والجهود التي بذلتها معظم الوفود من خلال المجموعات الإقليمية، مما مكّن من تحقيق قفزة هائلة إلى الأمام في النظر في هذا البند. ومع ذلك، لا تزال مجموعة صغيرة من البلدان ترفض إيلاء الاهتمام لولاية الجمعية العامة لتمويل صندوق بناء السلام. وما زلنا ملتزمين بسد الفجوات المتبقية والتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع المهم في الخريف.

أسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأكثر من 60 في المائة من إيرادات صندوق بناء السلام منذ إنشائه. وهذا دليل على التزامنا بصندوق بناء السلام وبناء السلام بشكل عام ودليل على أن الصندوق لا يزال أداة ذات أهمية ومؤثرة للغاية. وفي عام 2022، وافق الصندوق على مبلغ قياسي قدره 231 مليون دولار لتمويل بناء السلام. ولم تنخفض الاحتياجات، ويساورنا القلق إزاء احتمال حدوث انخفاض في مستوى المساهمات هذا العام، ما لم تزد الدول الأعضاء من تبرعاتها. ونحث جميع البلدان على المساهمة وفقا لقدراتها.

توفر الخطة الجديدة للسلام فرصة للأمم المتحدة لتعزيز التزامها الطويل الأمد بمنع نشوب النزاعات في الوقت المناسب وبصورة منسقة ومستدامة. ويلزم تعزيز ذلك العمل على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد المحلي تحت قيادة منسقي الأمم المتحدة المقيمين، وبالتعاون مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن يحظى بدعم مستشاري السلام والتنمية، ومستشاري حقوق الإنسان، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، سواء على الصعيد الإقليمي أو في مقر الأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتوصيات المتعلقة ببناء السلام الواردة في الموجز السياساتي للأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام. ومن الضروري تعزيز دور لجنة بناء السلام بوصفها جهة داعية إلى إجراء مناقشات مواضيعية بشأن المسائل الشاملة لعدة ركائز، وكفالة التشاور معها على نحو أكثر انتظاما وتمكينها من القيام بدورها كأداة لبناء الجسور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والتمكن من إسداء المشورة بشأن بناء السلام في مجموعة من السياقات، بما في ذلك حقوق الإنسان.

إن لجنة بناء السلام منتدى ممتاز لمناقشة الأسباب الجذرية للنزاعات وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان. ونشيد بكل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لإبقاء الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن، وبالشباب والسلام والأمن في صدارة جدول أعمالهما. إن الاستعراض المواضيعي الأخير لصندوق بناء السلام بشأن تحديات الأمن المناخي مساهمة أخرى ذات أهمية كبيرة في تحليل الأسباب الجذرية للنزاع.

لقد شهدنا توسعا في النطاق الجغرافي للجنة بناء السلام. وشهدنا أيضا توسعا في أنواع البلدان التي يجري بحثها. وبحث الاجتماع الأخير المعني بالشعوب الأصلية والسلام والمصالحة تجربتي النرويج وكندا. وهو يذكرنا بالحاجة العالمية إلى بناء السلام والحفاظ على السلام، حتى في الديمقراطيات المستقرة والمزدهرة. وأود أيضا أن أشير إلى اجتماع لجنة بناء السلام بشأن موزامبيق، الذي عقد في نفس اليوم

الذي ترأس فيه رئيس موزامبيق نيوسي مجلس الأمن وعرض تجربة بلده في بناء السلام (انظر S/PV.9296). وتساعد تلك الاجتماعات على إزالة الوصمة المتمثلة في "تفحصها" من قبل لجنة بناء السلام وتقدم مثالا للآخرين للكلام بصراحة أكبر عن التحديات التي يواجهونها في مجال بناء السلام.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها رئيس وأعضاء لجنة بناء السلام لتعزيز الروابط مع المؤسسات المالية الدولية. ويمكن للشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تنشئ جوانب تآزر كبيرة وأن تعزز وتزيد الموارد اللازمة لبناء السلام.

أخيرا، نود أن ننضم إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لرئيس لجنة بناء السلام، السفير سيمونوفيتش، ممثل كرواتيا، ولنائبي الرئيس وفريقيهما الممتازين. ونشكرهم على التزامهم وعملهم المتميزين.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المهمة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام ولجنة بناء السلام على تقريريهما المتبصرين اللذين يوفران منظورات فريدة بشأن صندوق بناء السلام (A/77/756) ولجنة بناء السلام (A/77/720).

أود أن أتطرق إلى أربع رسائل في نظر بولندا أساسية للنهوض بعمليات بناء السلام.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز هيكل بناء السلام الحالي، أثبتت لجنة بناء السلام أنها أداة قيمة في منع العنف وبناء السلام المستدام في العديد من البلدان. ومن الجدير بالثناء أن لجنة بناء السلام أصبحت على مر السنين أكثر استباقية في عملها، وأكثر تركيزا على الوقاية، وأكثر شمولا وأكثر فعالية تماما. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الموقف العام تجاه اللجنة قد تغير. وكما سمعنا اليوم، فإن عددا متزايدا من البلدان يسعى إلى الحصول على المساعدة الدولية لتلبية احتياجاته في مجال بناء السلام، مما يعني أن الخوف السابق من أن يُنظر إلى البلد على أنه في حالة نزاع قد تلاشى بوضوح.

وعلاوة على ذلك، بولندا نصير قوي لصندوق بناء السلام. لقد دأبنا على تأييد عمله ماليا منذ عام 2006، ونعتزم مواصلة ذلك الاتجاه. وفي رأينا أن المشاريع القيمة بشكل خاص التي يمولها صندوق بناء السلام تنفذ في مجالات الحوار السياسي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والتعافي الاقتصادي بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، هناك أيضا عدد من التحديات التي يجب أن يتصدى لها خطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ويبدو أن المشكلة الأكثر إلحاحا تكمن في نقص التمويل. وتدرك بولندا ذلك وتشيد بالمبادرات الرامية إلى ضمان تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لعمليات بناء السلام. وتحقيقا لذلك الهدف، نرحب باتخاذ القرار بشأن تمويل بناء السلام في العام الماضي (القرار 305/76).

ونعتقد أن أي استراتيجية يجب أن تكون لها خطة لتنفيذها. ولذلك، نشيد بالجهود المبذولة لمواءمة مختلف هج جميع الجهات الفاعلة المعنية لبناء السلام. ويشمل ذلك الكفاءة في تخصيص الموارد الشحيحة، فضلا عن الاتساق في المساعدة الدولية. إن الاستعراضات المواضيعية واللجان التوجيهية المشتركة التي يعقدها صندوق بناء السلام بمثابة أمثلة جيدة في ذلك الصدد، حيث تكفل مساءلة واستدامة المبادرات التي يدعمها الصندوق. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة يمكن زيادة تحسينها بإطلاق الخطة الجديدة للسلام في نهاية المطاف.

ثانيا، يجب أن نتصدى للهشاشة، التي تمثل تحديا إنمائيا حاسما يقوض قدرة دول ومناطق بأكملها على الصمود اجتماعيا واقتصاديا في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، من قبيل النزاعات المسلحة والأزمات المالية والاضطرابات الاجتماعية والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر. وتعتقد بولندا أن تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة والقادرة على الصمود في البيئات الهشة أمر أساسي لدعم جهود بناء السلام. ولهذا السبب بادرنا وشاركنا في صياغة القرار بشأن بناء القدرة على مواجهة التهديدات من خلال تطوير ربط البنية التحتية (القرار 282/77)، الذي اتخذ بالإجماع في نيسان/أبريل. وهذا يثبت

أن هناك توافق آراء واسع النطاق حول وجود صلة قوية بين التغيرات الهيكلية والاستقرار الطويل الأجل.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء الثقة، مهما كان الأمر مزعجا، لا يمكن أن تكون هناك مصالحة بدون الحقيقة. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لمساعدة المجتمعات على معالجة إرث نزاعات الماضي. ويمكن القيام بذلك في المقام الأول من خلال دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو عنصر حاسم في أي عملية انتقالية بعد انتهاء النزاع. والعدالة الانتقالية من الأدوات الأخرى التي يمكن أن تسهم بشكل مفيد في بناء الثقة. وآلياتها، بما في ذلك لجان تقصي الحقائق، ومحاكمات جرائم الحرب، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، كلها ضرورية لتعويض ضحايا الانتهاكات والسعي إلى جبر الضرر الناجم عن النزاع.

أخيرا وليس آخرا، من المهم أن ننظر إلى بناء السلام بشكل كلي، باعتباره مزيجا من منع نشوب النزاعات، والأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية، المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الفردية والمتطلبات المحددة. لذلك، نؤيد بقوة نهج الترابط الثلاثي للتصدي على نحو أفضل لتحديات بناء السلام. وإذ نستجيب، للاحتياجات العاجلة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في حالات النزاع وما بعد النزاع، نسترشد بالتضامن. وتشارك بولندا مشاركة كاملة في مساعدة اللاجئين الأوكرانيين وفي معالجة عواقب أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، والتي سببتها الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا. وبقيامنا بذلك، لم ننس البلدان الأخرى المحتاجة، ولا سيما بتعزيز الاستجابة الإنسانية للأزمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط.

في الختام، أود أن أشدد على أن تكلفة النزاع حرفيا مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن تحملها. ويجب أن نبحث عن سبل فعالة للحد من العنف القائم والقضاء عليه في نهاية المطاف. ويمكن بالتأكيد تحقيق ذلك من خلال زيادة الاستثمار في الوقاية وبناء السلام.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/77/720)، وبناء السلام والحفاظ على السلام، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756)، الذي نقدره حق قدره. ويود وفد بلدي أن يشكر كرواتيا على قيادتها للجنة بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير، ونشيد ببنغلاديش على عملها الشاق بصفتها رئيسة للجنة في العام الماضي.

تود كمبوديا أن تعرب عن تأييدها لكل كلمة في البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

بينما نسلم بالتقدم المحرز والدروس المستفادة، على النحو الوارد في كلا التقريرين، أود أن أتشاطر معكم بعض وجهات النظر.

أولا، على الرغم من بذل قصارى جهودنا لبناء السلام والحفاظ عليه، ما زلنا نشهد اندلاع النزاعات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، بل وتزايدا في السنوات الأخيرة. ومهما يكن من أمر، ينبغي ألا يمنعنا ذلك من البحث عن نهج عملية للحفاظ على السلام والحد من تأثير النزاعات على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا ودعمنا للجنة بناء السلام في تنفيذ ولايتها بكفاءة. وبالنسبة للجنة بناء السلام، من المهم مواصلة تعزيز الشمول والتنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق السلام الدائم.

ثانيا، لن تكون عمليات السلام ممكنة بدون الدعم المالي والدعم العيني. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يشكر جميع المانحين على مساهماتهم السخية. ونأمل أن يستمر كرمهم ويزداد لأنه أمر حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أخيرا، إن كمبوديا، بوصفها دولة مرت بواحد من أكثر تواريخ النزاع مأساوية، تولي بقوة أهمية قصوى لبناء السلام وصون الأمن. ونظرا لتطلع كمبوديا القوي إلى نقل تجربتها في الانتعاش الناجح من مأساة الماضي، فقد ظلت تسهم بحفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 2006. وبغية الإسهام بشكل بناء أكثر، قررت كمبوديا الترشح لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام للفترة 2025–2026. ويأمل وفد بلدي أن يتلقى الدعم القيم من الجمعية.

السيدة تشان فلفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن كوستاريكا، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام للفترة 2021-2022، تعرب عن تقديرها لعرض التقريرين السنويين للجنة (A/77/720) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756)، وعقد المناقشة المشتركة اليوم. أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

أولا وقبل كل شيء، تشدد كوستاريكا على أهمية إدماج وتمكين المجتمع المدني المحلي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لكفالة تبوء النساء والفتيات والشباب مكانا على طاولة صنع القرار وأن تعامل النساء كعناصر حقيقية للسلام. وفي هذا الصدد، نقدر مواصلة اللجنة، طوال عام 2022، إعطاء الأولوية للأهداف المتعلقة بالخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، فضلا عن خطة عملها للاستراتيجية الجنسانية وخطة عملها الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام.

ومتابعة هذه الجهود أمر بالغ الأهمية لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في جهود بناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن المساهمة في الإصلاح الفعال لقطاع الأمن من ليبريا إلى غامبيا ومن النيجر وغينيا – بيساو وبوروندي إلى كولومبيا.

ثانيا، تود كوستاريكا أن تسلط الضوء على التقدم المحرز في دور إعطاء المشورة ومد الجسور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن دورها في سد الفجوة بين الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تضاعف دور لجنة بناء السلام الاستشاري هذا لمجلس الأمن، مقارنة بعام 2021، في حين ظلت المشورة المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثابتة.

وبينما نقدر التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك الاتفاق على تلقي نسخ مسبقة غير محررة من التقارير ذات الصلة من الأمين العام، يمكن للجنة بناء السلام، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور أكبر في المشاورات مع القائمين بصياغة قرارات المجلس وهي في مراحلها التكوينية. ونحث أيضا على تنسيق أوثق يربط بين الزيارات القطرية لتشكيلات لجنة بناء السلام والمناقشات ذات الصلة بشأن تلك البلدان التي تجري في المجلس.

ثالثا، تود كوستاريكا أن تبرز أهمية الشراكات، لأن أي عملية لبناء السلام تتطلب مشاركة القطاع الخاص، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وكما يبرز التقرير (A/77/720)، كان أكثر من نصف المتكلمين طوال عام 2022 من خارج الأمم المتحدة واستمرت الزيادة في مشاركة المجتمع المدني.

وفي حين أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص من أجل الوصول إلى مبلغ 100 بليون دولار الذي تعهدت به البلدان المتقدمة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ، فإن هذا الدور لا ينعكس بعد بعمق أكبر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، اللتين تعتبران أساسيتين لعمل اللجنة.

وتشيد كوستاريكا بقدرة لجنة بناء السلام على اجتذاب أفضل المواهب في منظومة الأمم المتحدة؛ وإيمانها الراسخ بأولوية الدبلوماسية والمشاركة السياسية؛ ومرونتها في الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين والأكفاء في كل سياق؛ والتزامها الواضح بالسلام، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والإنمائية والبيئية والثقافية.

وبالنسبة لكوستاريكا، من الواضح أنه يجب علينا أن ننظر إلى السلام والأمن على المدى الطويل، وأن نجد بدائل سياسية للتدخلات العسكرية التي نادرا ما تبشر بالسلام، وأن نفعل ما هو ضروري لرفع مستوى الطموح بغية ضمان مجتمعات أكثر سلاما وشمولا للجميع.

ونأمل أيضا أن تتمكن لجنة بناء السلام من تقديم التوجيه للدول المعنية، والتي لم تغرق بعد في الفوضى، وأن تتمكن من تقديم منظور بشأن آثار النزاعات على ركائز المنظمة الثلاث. كما تأمل كوستاريكا أن تصل لجنة بناء السلام إلى النقطة التي تتجاوز فيها حدودها الهيكلية والثقافية الحالية وأن تكون قادرة على تقييم ومعالجة احتياجات

بناء السلام خارج نطاق الدول في التشكيل. ويتوقف كل ما سيحدث حصرا علينا، نحن الدول الأعضاء.

السيد سابو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. ونشكر الأمين العام وبنغلاديش، رئيسة لجنة بناء السلام في العام الماضي، على تقريريهما (A/77/756 و A/77/720).

نعتقد أن عام 2022 كان عاما مثمرا لأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. لقد صرف صندوق بناء السلام أكثر من 250 مليون دولار في 37 بلدا على أنشطة بناء السلام الوطنية والعابرة للحدود. نهنئ قيادة وموظفي مكتب دعم بناء السلام، والفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام، وكل من شارك في هذا العمل الشاق. بالإضافة إلى ذلك، لجنة بناء السلام، التي كانت في السابق برئاسة بنغلاديش والآن كرواتيا، تواصل تحقيق إنجازات بشأن مواضيع ذات أهمية قصوى وتقديم إسهامات هامة في عمل الأمم المتحدة. إن هيكل بناء السلام الآخذ في التطور جعلنا نعتقد بأن عمل بناء السلام يسير على الطريق الصحيح. ومن خلال تعزيز الجهود، مدفوعا بالملكية الوطنية وأساليب العمل القائمة على توافق الآراء، يمكن لهيكل بناء السلام أن يحقق المزيد من الإنجازات البارزة.

وبتلك الإنجازات الماثلة أمامنا، نعتقد أن عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام يمكن أن يستفيد من مجالات التحسين التالية.

أولا، يجب أن نكفل التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، كما أشارت عدة وفود، بما في ذلك من خلال الحصول على أنصبة مقررة. وفي هذا الصدد، نلاحظ قلق الأمين العام بشأن العجز المالي الوشيك الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تمويل بناء السلام في عام 2023. ونأمل للمناقشات الجارية بشأن مسألة الحصول على أنصبة مقررة أن تسفر عن نتيجة مقبولة للطرفين. كما ندعو إلى تعزيز المساهمات الطوعية وغيرها من العمليات المبتكرة لجمع الأموال.

ثانيا، يجب أن نعزز عمل لجنة بناء السلام بوصفها هيئة قائمة على توافق الآراء وغير مسيسة وغير أمنية. ومن خلال ذلك النهج الفريد، أثبت هيكل بناء السلام حتى الآن أن المسائل التي توحدنا أوسع نطاقا من نقاط الانقسام. ومن شأن ذلك أن يمّكن لجنة بناء السلام من أن تكون قدوة حسنة لأجهزة وعمليات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، ينبغي أن نسعى جاهدين لتحقيق المزيد من الكفاءة لصندوق بناء السلام وضمان استخدامه بطريقة مركزة على المشاريع والأنشطة، وبتأثير مجد وإيجابي على حالات النزاع. وينبغي في هذا الصدد أن ننظر في تقديم الدعم المباشر لجهود بناء السلام الوطنية وأن نخرج بطرق مبتكرة لتقليل النفقات الإدارية إلى أدنى حد.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي بالتنفيذ الناجح لهيكل بناء السلام.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نقدر الإحاطات بشأن التقارير المتعلقة بالبنود 28 و 58 و 114 من جدول أعمال الجمعية العامة (A/77/756 و A/77/720). تعتبر كولومبيا لجنة بناء السلام منبرا يوفر مبادئ توجيهية للتغلب على العنف وضمان سيادة القانون، وذلك لهدف رئيسي هو القضاء على أسباب النزاع المسلح. وتحقيقا لتلك الغاية، تتطلب اللجنة دعوة حازمة من جانب أعضائها لتعزيز العمل المتعدد الأطراف الواقعي والمستدام لصالح المجتمعات المحلية التي تشهد حالات انعدام أمن وعدم استقرار.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن حكومة كولومبيا تواصل بعزيمة التقدم نحو بناء السلام في إطار "نهج السلام الشامل" بقيادة الرئيس غوستافو بترو أوريغو. والدليل على ذلك تقدير مجلس الأمن بالإجماع للتقدم الذي أحرزته كولومبيا نحو تحقيق هدف تحقيق سلام مستقر ودائم، والذي أُعرب عنه في أحدث تقارير فصلية عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وخلال دورات لجنة بناء السلام التي دُعي بلدي مؤخرا إلى المشاركة فيها، وخاصة تلك المتعلقة بمسألة العدالة الانتقالية والشعوب الأصلية.

وفي هذا السياق، أعتقد أنه من المناسب إنشاء قنوات للحوار والتفاعل الملموس بين عمل لجنة بناء السلام وبعثة التحقق المنتشرة

في بلدي، وباستخدام التقارير الفصلية للأمين العام عن عملها كمُدخل. وذلك من أجل مواصلة المساهمة بالممارسات الجيدة والدروس الإيجابية المستفادة، فضلا عن الحفاظ على الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، حتى تستمر في دعم المصالحة في كولومبيا وتحقيق "الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم"، الساري منذ عام 2016.

لقد أسهمت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام إسهاما إيجابيا في إحلال السلام في كولومبيا من خلال تنفيذ ما اتُفق عليه بين الموقعين على الاتفاق، والتأكيد على أسس سيادة القانون والحد مما تبقى من مظاهر العنف.

ومن المهم أن نتذكر أن إنشاء لجنة الحقيقة قد بدأ بدعم من صندوق بناء السلام، وفي عام 2022 قدمت اللجنة تقريرها الكامل حول ما حدث في كولومبيا خلال النزاع. وبفضل ذلك تم تعزيز نظام العدالة الانتقالية من خلال الجهاز القضائي الخاص من أجل للسلام، إلى جانب استحداث كيانات مثل وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين.

إن الجهود المتزامنة التي قادها رئيس الجمهورية والمفوض السامي للسلام، في إطار نهج السلام الشامل، قد مكنت الشعب والمجتمعات المحلية لأول مرة من وضع خطة للتنمية الوطنية من خلال حوار مباشر بينهم وبين الدولة. وقد مكن ذلك من تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحا التي يجب على المواطنين الذين يعيشون في الأقاليم وفي أعماق قلب كولومبيا أن يتغلبوا عليها بغية القضاء على بؤر النزاع بحثا عن المصالحة الوطنية.

وستواصل كولومبيا المساهمة في جميع العمليات الرامية إلى تعزيز لجنة بناء السلام، وخاصة الاستعراض الذي يجرى كل خمس سنوات لهيكل بناء السلام الذي سيُستكمل في عام 2025. وفي الوقت نفسه، نرحب بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756)، الذي تنير فيه تجربة كولومبيا في تأكيد الدور المركزي للدعم السياسي والتقني والمالي من المجتمع الدولي والمصارف الإقليمية في التقدم على الطريق نحو السلام.

ويمكن للأعضاء أن يواصلوا الاعتماد على التزام بلدي الراسخ تجاه لجنة بناء السلام. كما نتقدم بشكر خاص للأمين العام على دعمه الثابت للسلام في كولومبيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تقرير لجنة بناء السلام قيد النظر اليوم (A/77/720) يعكس مسائل موضوعية هامة من دورتها السادسة عشرة. وللمجالات ذات الأولوية والتوصيات المحددة أيضا صلات بمجالات العمل الواردة في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) وتطلعات الخطة الجديدة للسلام.

إنني أعرب عن شكري الخاص للسفير محمد مغيث، والسفيرة رباب فاطمة التي كانت سلفا له، وكذلك لسائر فريق بنغلاديش على القيادة المثالية للجنة في العام الماضي. إن الجلسات الـ 27 والوثائق الختامية الـ 65، ناهيك عن المفاوضات الصعبة التي جرت فيها، تشير إلى تفانيهم ورؤيتهم.

ويجب أن يظل تعزيز الشراكات الهادفة أمرا أساسيا. وتحث كينيا على زيادة التعاون بين الأعضاء عندما يتعلق الأمر بمداولات اللجنة وحكمنا عليها. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى بيان سنوي طموح وتطلعي للجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذا العام خلال الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الخامس بينهما.

وأهنئ السفير إيفان سيمونوفيتش وفريقه الكرواتي على الرئاسة المقتدرة للجنة هذا العام. كما أوجه نفس التحيات لنائبي الرئيس – بنغلاديش وألمانيا – على التزامهما المستمر ومبادراتهما التي ما زالت تدفع بمزيد من الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتساق بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمبادرة الرئاسة بالاجتماع مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل شهرين، ويحث على إعطاء الأولوية للتوصيات المنبثقة عن الاجتماع المشترك بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في 29 حزيران/يونيه بشأن أهمية أهداف التنمية المستدامة في الربط بين السلام والتنمية على أرض الواقع ووضعها موضع التنفيذ.

ويظل دور المنسقين غير الرسميين بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن دورا بالغ الأهمية. وإصدار تقارير استشارية مركزة وفي التوقيت المناسب والمدعومة بالملكية الوطنية من خلال المشاورات مع البلدان المعنية من شأنه أن يضفي قيمة على عمل تلك الهيئات وقراراتها. وتؤكد كينيا استمرار مشاركتها في تلك العمليات. إننا نشكر البرازيل والدانمرك ومصر على جهودها لضمان ذلك.

ومن الأمور الملحة المتابعة المخصصة التي تترجم التوصيات إلى تنفيذ من أجل الوفاء بالثقة المتزايدة في المشاركات القطرية والإقليمية للجنة بناء السلام، كما ينعكس ذلك في تعاظم الاهتمام الجغرافي واتساع نطاق البلدان التي تتخذ المبادرة للانخراط مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك جنوب السودان وموزامبيق وهندوراس وكندا والنرويج.

إن مفتاح تلبية أهم احتياجات البلدان، وخاصة البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية في السياسة والسلام، هو تعزيز الترابط بين بناء السلام والتنمية والاستثمار فيه. لذلك من الأهمية بمكان التركيز بشكل أكبر على بناء السلام المحلي، مع التأكيد على التمكين السياسي والاقتصادي الشامل للجميع، بما في ذلك تمكين النساء والشباب.

ويجب تعزيز الدعوة إلى توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به. فنحن نحث اللجنة الخامسة بقوة على أن ترى هذه الحاجة الملحة وأن تحل المأزق وتضع التوصيات موضع التنفيذ على خلفية الذكرى السنوية الأولى للقرار 305/76 المعني بتمويل بناء السلام. إن التأخير يقوض الثقة. فلنشق طريقا إلى الأمام، والذي يشمل التمويل بأنصبة مقررة لصندوق بناء السلام دعما للبلدان المستفيدة. ولن يُظهر ذلك بُعد النظر فحسب، بل سيبعث الحياة أيضا في التزامنا المشترك وملكيتنا المشتركة لخطة السلام، وخاصة في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فضلا عن الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام.

وترحب كينيا برؤية الرئيس والأولويات المقدمة لعام 2023، بما في ذلك التركيز على المناقشات المنتظمة حول أساليب العمل. وأؤكد للأعضاء استمرار كينيا في المشاركة البناءة والتعاون.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام على تنظيم هذه المناقشة المشتركة لتقييم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في النهوض ببناء السلام والحفاظ على السلام. وتشجعنا الإنجازات الهامة التي حققتها لجنة بناء السلام كما يتضح من التقرير عن دورتها السادسة عشرة (A/77/720). وإلى جانب تفاعلها المتزايد مع مجلس الأمن والجمعية العامة، يثلج صدورنا جاذبية اللجنة لدى الدول الأعضاء والمناطق. لأول مرة منذ إنشائها، وفي دورتها السادسة عشرة، ناقشت لجنة بناء السلام تيمور – ليشتي وجنوب السودان وآسيا الوسطى، مما يدل على شمولية اللجنة وعالمية بناء السلام. لقد أصبحت اللجنة منبرا موثوقا به لتبادل الدروس والممارسات الجيدة والخبرات بشأن الوقاية وبناء السلام بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان والمناطق والجهات الفاعلة غير الحكومية. ونرحب بالانخراط المستمر والمتزايد مع المؤسسات المالية.

ومع ذلك، نحن ندرك أيضا أن الكثير من إمكانات لجنة بناء السلام لا تزال غير مستغلة، وأن مشاركاتنا، مثل مناقشتنا السنوية المشتركة، ينبغي أن تكون منبرا لتعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك ظهور هذا الهيكل داخل الأمم المتحدة وخارجها. فلا يزال أمام اللجنة الكثير لتقدمه بشأن مجموعة متنوعة من أنشطة بناء السلام، بما في ذلك ما يتعلق بالعمليات الانتقالية، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ومنع العنف في الانتخابات، واستعادة النظام الدستوري أو الديمقراطي، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والنهوض بالمبادرات الاقتصادية الشاملة، ضمن جملة أمور أخرى. وهذه الأنشطة تتطلب تمويلا مستداما.

يظل صندوق بناء السلام مصدرا هاما لتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. وترحب جنوب أفريقيا بتعزيز آليات الرصد

والتقييم المتعلقة بالصندوق. إن نهج الصندوق المستهدف والموجه لتحقيق النتائج في سياسته الجديدة للتقييم هو خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وينبغي في نهاية المطاف قياس أثر الاستثمارات المنجزة مقابل عوائد السلام. ولذلك نقدر ردود الفعل الإيجابية على الاستثمار الذي قام به الصندوق في تعزيز إدماج النساء والشباب ودورهم الهادف في عمليات السلام.

ويواصل الصندوق تمويل المبادرات الرامية إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود في مجالات تشمل سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، وبناء المؤسسات والقدرات، والإنعاش الاقتصادي، ضمن جملة أمور أخرى. ونحن واثقون بأن الفريق الاستشاري السابع الذي عُين مؤخرا سيزيد من تعزيز فعالية الصندوق. وبما أنه من المتوقع أن يزداد الطلب الوطني على دعم بناء السلام في المستقبل، فهناك حاجة ملحة إلى استخدام الأنصبة المقررة أيضا من أجل ضمان تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به. نأمل أن يتخذ أعضاء الأمم المتحدة قريبا قرارا بشأن هذه المسألة، ونحث الجميع على دعم هذه المبادرة.

كما نرى أن بوسع القطاع الخاص أداء دور حاسم في تمويل أنشطة بناء السلام من خلال الاستثمار الإيجابي للسلام. ونكرر النداء الموجه إلى الأمين العام في القرار 305/76 من أجل وضع استراتيجية لحشد الموارد من القطاع الخاص دعما لتمويل بناء السلام.

هناك عدد من الاجتماعات الرئيسية الرفيعة المستوى قيد الإعداد، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل. هذه الفعاليات هي فرص للدول الأعضاء من أجل النهوض بالقضية العادلة المتمثلة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي يبينها تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ولذلك نرحب بموجز السياسات، "خطة جديدة للسلام"، وتركيزه وتسليطه الضوء عن حق على أهمية الوقاية وتعزيز لجنة بناء السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام جنوب أفريقيا بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. ونحن على استعداد للإسهام في مبادرات بناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون مع الدول الأعضاء الزميلة ومكتب دعم بناء السلام في هذه المساعي الجماعية. كما أننا نتطلع إلى عرض آرائنا بشأن الخطة الجديدة للسلام بينما نقوم بتفريغ آثارها على لجنة بناء السلام.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذه المناقشة المشتركة في الجمعية العامة، مع التركيز على الموضوع الحيوي المتمثل في حفظ السلام وبناء السلام. وأتقدم بتهنئتي القلبية إلى كرواتيا على قيادتها الممتازة للجنة بناء السلام هذا العام.

وفيما يتعلق بالهند، فقد اضطلعنا دائما بدور بالغ الأهمية في حفظ السلام وبناء السلام. لقد كانت دولتنا منارة للسلام، وهو أمر تمتد جذوره إلى رسالة اللورد بوذا عن الوئام واللاعنف. وإذ نجتمع في هذه القاعة، نفخر بأن أكثر من 6000 من أفرادنا الشجعان منتشرون في 10 بعثات لحفظ السلام تحت العلم الأزرق النبيل. ومن المحزن أن 177 جنديا هنديا شجاعا قد قدموا التضحية الكبرى، وهو أعلى رقم بين جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي مجال بناء السلام، أدت الهند باستمرار دورا بناء وكبيرا من خلال شراكاتنا الإنمائية الواسعة مع بلدان الجنوب. فحتى في خضم تحديات جائحة مرض فيروس كورونا، وقفنا متضامنين مع شركائنا في دول الجنوب، مما زاد من تعزيز الروابط الإنمائية القائمة. إن القيمة التراكمية لمشاريع الهند للتنمية مع دول الجنوب تتجاوز الآن 40 بليون دولار، وهي تشمل القروض الميسرة والمنح وبرامج التدريب على بناء القدرات، والتي تم تنفيذ معظمها في العقد الماضي.

وأود أن أسلط الضوء على صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي أنشئ في عام 2017، باعتباره شهادة على التزام الهند الثابت بتعددية الأطراف والرفاه العالمي. إن هذا الصندوق يجسد رؤيتنا الداعية إلى "أرض واحدة، أسرة واحدة، مستقبل واحد"، وهي

الرؤية التي توجه أيضا رئاسة الهند لمجموعة العشرين. في غضون خمس سنوات فقط، دعم الصندوق 75 مشروعا إنمائيا بالشراكة مع 56 بلدا ناميا، من بينها 17 بلدا في أفريقيا. وتركز هذه المشاريع على مبادرات للتنمية المستدامة يملكها الجنوب ويقودها الجنوب، ويحركها الطلب.

وفي خضم الأزمة الأوكرانية، عملت الهند بشكل استباقي للتخفيف من الاضطرابات في سلاسل توريد الأغذية والسلع. فقد قدمنا المساعدة المالية والغذائية لبلدان محتاجة، بما في ذلك بلدان مجاورة لنا.

وكما ورد في الكلمات المؤثرة لرئيس الوزراء ناريندرا مودي، والتي أدلى بها في الأمم المتحدة:

”فلنتعهد بإصلاح النظام العالمي المتعدد الأطراف لتعزيز أهميته، وتحسين فعاليته، وجعله أساسا لنوع جديد من العولمة التي تركز على الإنسان“.

وبهذا النهج المتمحور بعمق حول الإنسان، تظل الهند ملتزمة بأن تكون حليفا ثابتا وعاملا حفازا في جميع مساعي بناء السلام.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نشدد على كلمات رئيس الجمعية العامة التي أدلى بها هذا الصباح، حين قال إنه لا يمكن صون السلام بالقوة، بل بالتفاهم وحده.

وغواتيمالا ممتنة لعرض تقرير الأمين العام (A/77/756) عن صندوق بناء السلام لعام 2022، الذي مكننا من متابعة واستعراض برامج بناء السلام وحفظ السلام التي تم تنفيذها في مختلف المناطق.

إننا نقدر ونشيد بالدعم القيم الذي يقدمه الصندوق لمختلف المشاريع التي أسهمت في تعزيز المؤسسات في بلدي؛ ووصول النساء والفتيات والسكان الأصليين إلى العدالة؛ والحوار وحقوق الإنسان في معالجة النزاع؛ وسيادة القانون؛ والأمن، وكذلك إعادة إدماج المهاجرين وحمايتهم في شمال أمريكا الوسطى. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديرنا للتقدم الكبير المحرز في إطار اللجنة الخامسة بشأن تمويل الصندوق، والذي ظل مسألة معلقة منذ إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام 2005. وفي كل استعراض من الاستعراضات اللاحقة للهيكل، في الأعوام 2010 و 2015 و 2020، تم التوصل إلى توافق الآراء اللازم من أجل تعزيز ولايات بناء السلام. ولكن لا يزال التمويل المنتظم اللازم معلقا، بما في ذلك التمويل من خلال الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونقدر أيضا الدور الرئيسي الذي تؤديه لجنة بناء السلام في العمل كمحفل محفز، ولديه ولاية الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بموجب مبدأ ملكية الدول المعنية. وفي هذا الصدد، كانت غواتيمالا عضوا في اللجنة في ثلاث مناسبات، كانت آخرها في الفترة 2019-2020. إننا نؤمن بولاية اللجنة، ولا سيما ولاية هيكل بناء السلام، التي يمكن زيادة تعزيزها، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين اللجنة ومجلس الأمن. نحن نؤيد الاقتراح الذي قدمه رئيس الجمعية العامة هذا الصباح بإجراء مشاورات منتظمة بين رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام، كما حدث بالفعل بالنسبة لرئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل يتيحان فرصة لاستعراض الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة مسائل السلام والأمن، مع التركيز القوي على المنع وإدماج الركائز الثلاث للمنظمة بطريقة شاملة.

ويمكن لرئيس الجمعية العامة أن يعول على دعم بلدي للإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على التصدي بشكل أفضل للأزمات الدولية من كل نوع.

وفي الختام، تدافع غواتيمالا عن الحياة والسلم والأمن العالمي وتلتزم التزاما راسخا بترك عالم أفضل للأجيال المقبلة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة المشتركة. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام على توجيه مداولاتنا.

إن تحديات اليوم مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي وتنشيط تعددية الأطراف وإقامة هيكل قوي لبناء السلام.

وإذا كان هناك عنصر مشترك ومتكرر وحتمي على طريق السلام المستدام فهو الإقرار بأنه لكي تنجح العملية السياسية بطبيعتها يجب أن تستند إلى حجر الزاوية المتمثل في الملكية الوطنية ودعائم السلام والأمن والتنمية المستدامة والدفاع غير المشروط عن حقوق الإنسان.

ولهذا السبب لا يمكن للأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل في صوامع منعزلة. يعتقد وفد بلدي أن السبيل إلى الإسهام في إقامة علاقات تآزر هو تعزيز لجنة بناء السلام، وخاصة في دورها الاستشاري لمجلس الأمن. وبالمثل، نتفق على أنه من المهم أن نركز جهودنا على المنع، ولتحقيق ذلك يجب أن نركز على الأسباب الجذرية للنزاعات. لقد كُلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بمهمة مواصلة المساعدة على تعزيز علاقات التآزر لتحديد ومكافحة الأسباب الجذرية التي تقوض السلام. إن القرارين اللذين اتخذا عام 2020 (قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020)) يسلمان بأن إحراز تقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب التكامل بين بناء السلام والحفاظ على السلام. وتوفر لنا المبادئ التوجيهية لهذين القرارين أفكارا متعمقة في صنع القرار بشأن أولوياتنا، وذلك في وقت يبدو فيه كل شيء ملحا وقدرات البلدان النامية محدودة، ولا سيما البلدان التي تمر بنزاعات.

يجب أن تترسخ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها على المستوى العالمي، وخاصة في البلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من نزاعات. ولتحقيق ذلك لا بد من تقديم الدعم الشامل من المكاتب القطرية والإقليمية وسائر منظومة الأمم المتحدة. وتيسر لجنة بناء السلام ذلك العمل بتعزيز الشراكات الاستراتيجية لتمويل بناء السلام والتمويل المختلط فيما بين الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية.

أكرر التأكيد على الحاجة إلى تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للمساهمة القيمة التي يقدمها الصندوق للمناطق الحدودية التي تعاني من آثار الأزمات والمرحلة الانتقالية. وقد كان من المهم في حالة إكوادور، على سبيل المثال، تعزيز القدرات المؤسسية لضمان حماية الأطفال والمراهقين والشباب في المناطق الواقعة على طول الحدود بين كولومبيا وإكوادور الذين تضرروا من العنف والنزاع المسلح.

وفي الختام، أؤكد من جديد دعم وفد بلدي الثابت لتنفيذ الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن في جميع العمليات ذات الصلة، ودعمه لتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الجنسانية وخطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بالشباب وبناء السلام.

السيدة براندت (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد هولندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

كما ذكر رئيس الجمعية العامة بوضوح في وقت سابق، نحن نعيش في أوقات يتزايد فيها النزاع العالمي. ولذلك فإن عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. ويسر مملكة هولندا أنها كانت عضوا في لجنة بناء السلام للفترة 2021-2022 وأنها كانت أحد أكبر المانحين لصندوق بناء السلام لعدة سنوات. ويشجعنا الاتساق المتزايد في جهود اللجنة والصندوق، حيث نرى أنهما يعززان كل منهما الآخر. ونتفق مع الآخرين على أن اللجنة والصندوق قد أحرزا الكثير من التقدم عندما يتعلق الأمر بتبادل أفضل الممارسات وإتاحة منبر للمناقشات بشأن مبادرات بناء السلام.

وما زلنا نرى مجالا لمواصلة استكشاف إمكانياتها، وبالتالي نؤيد التوصيات الواردة في التقريرين المدرجين في جدول الأعمال اليوم (A/77/720 و A/77/756).

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نشدد على أهمية العمل معا على مختلف المستويات، وبالطبع أولا وقبل كل شيء العمل مع الحكومات الوطنية، وثانيا، مع منظمات بناء السلام المحلية والمنظمات التي تقودها النساء والشباب. إننا نرحب بمشاركتها في اجتماعات لجنة بناء السلام، وخاصة

إشراكها في جهود بناء السلام، لأن ذلك يزيد من أثر جهودنا على أرض الواقع. كما يسرنا أن نرى تعاونا متزايدا مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، ونتطلع بصفة خاصة إلى تعاون أوثق على أرض الواقع. وأخيرا، نشجع على توثيق التعاون بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك من خلال مهامها الاستشارية.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لبناء السلام. فنحن نرى أن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي أداة هامة للمنع وبناء السلام. إنها تبني القدرة على الصمود على مستوى الفرد والمجتمع المحلي والمجتمع الكبير. وكما قلنا من قبل، لا يمكننا أن نبني السلام على عقول محطمة. ولذلك ترحب مملكة هولندا بزيادة الاهتمام بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، ولكننا نرى أن هناك مجالا لزيادة إدماجها في جهود بناء السلام.

وفيما يتعلق بنقطتي الأخيرة، أود أن أؤكد، كما فعل الآخرون، أن من الأهمية بمكان أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد الكافية للوفاء بولايتها ومهامها في مجال بناء السلام. لقد تم بالفعل إثبات الحاجة إلى المنع وبناء السلام بشكل مقنع. ولهذا السبب نؤيد تماما استخدام الأنصبة المقررة، ونحث الأعضاء على التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. كما نشجع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في صندوق بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة بناء السلام، السيد إيفان سيمونوفيتش، ولنائبي الرئيس وفريقيهما، الذين نود أن نشكرهم على التزامهم وعملهم الممتاز. ونتطلع إلى العمل معا في مجال بناء السلام، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطة الجديدة للسلام، وكما قال للتو الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، في هذه اللحظة الحاسمة من الزمن، ومع انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بعد شهرين فقط ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في العام المقبل.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وتشيد باكستان بالعمل البناء الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

بناء السلام هو صناعة النمو. والعدد المتزايد من المشاركات – 26 بلدا وعدة مناطق في أفريقيا ومناطق دون إقليمية في المحيط الهادئ – يدل على نمو أنشطة لجنة بناء السلام. وبالمثل، فإن الطلب على التمويل من صندوق بناء السلام آخذ في الازدياد، وموارده المالية لا تتجاوز نصف المبلغ المطلوب. إلا أنه يجب أن نعترف بأن تغطية لجنة بناء السلام ليست شاملة. إن حالات هامة، مثل حالات أفغانستان وجامو وكشمير، ليست من بين الحالات التي تعالجها لجنة بناء السلام.

إننا نتفق مع الأولويات السبع لعام 2022، وهي زيادة التركيز على النتائج والملكية الوطنية، والمشاركة الأوثق مع بناة السلام، وزيادة تماسك الأمم المتحدة، والشراكة مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية، وتحسين الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ودورها في بناء الجسور، والدعوة لتمويل بناء السلام، والتركيز على المساءلة.

واسمحوا لي أن أقدم بعض التعليقات العامة.

أولا، يجب أن تظل لجنة بناء السلام مستجيبة للأولويات الوطنية وأن تعزز الملكية الوطنية والتعاون الإقليمي.

ثانيا، ينبغي استخدام قدرة اللجنة على عقد الاجتماعات لتعزيز اتساق الاستجابة عندما يتعين على الجميع العمل معا.

ثالثا، إن الدور الاستشاري للجنة بناء السلام حيوي أيضا لأنه ليس باستطاعة مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر إلى الحالات القطرية أو الإقليمية من منظور كلي يشمل السلام والتنمية وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني وقضايا أخرى. وينبغي أن تكون المشورة التي تقدمها اللجنة موضوعية. على سبيل المثال، ينبغي لها في حالة قطرية ما أن تتلقى من الحكومة ومن المنسق المقيم ومن جهات فاعلة أخرى المعلومات والتحليلات من القاعدة إلى القمة.

رابعا، تشكل عمليات المصالحة الوطنية والإقليمية للسلام الجوهر لسبب وجود لجنة بناء السلام. فينبغي تحديد أولوياتها ودعمها في كل حالة.

خامسا، التمويل المستدام ضروري، والعجز المتزايد أمر مؤسف. تؤيد باكستان توسيع نطاق التمويل، بما في ذلك من خلال مصادر إضافية ومبتكرة. ونكرر اقتراحنا بالاحتفاظ بنسبة مئوية من أموال ميزانية حفظ السلام لبناء السلام قرب نهاية ولايات حفظ السلام.

سادسا، ومع ذلك، ينبغي لبرامج لجنة بناء السلام أن تتجنب الزحف خارج مهمتها. فعلى الرغم من وجود تداخلات كبيرة، ينبغي لبرامج صندوق بناء السلام أن تتجنب الانخراط في البرامج التي تندرج ضمن إطار إما حفظ السلام أو الإغاثة الإنسانية أو الإغاثة في حالات الكوارث أو تمويل التنمية البحت. فينبغي استخدام صندوق بناء السلام لبناء السلام فقط. وينبغي ألا تستخدم أموال التنمية لأغراض بناء السلام.

سابعا، ينبغي تقييم أداء لجنة بناء السلام على أساس النتائج الفعلية بدلا من عدد الاجتماعات والاتفاقات. وبالتالي، على سبيل المثال، وبعد أن انخرطت في 26 حالة قطرية، يجب أن نسأل أين هي النجاحات والإخفاقات وما هي أسباب هذه النجاحات والإخفاقات. إن من شأن هذا التحليل القائم على الأداء أن يمّكن اللجنة من صقل أعمالها وسياساتها وجعلها أكثر فعالية.

أخيرا، كلمة عن المستقبل: تتوخى خطة الأمين العام الجديدة للسلام دورا أكبر للجنة بناء السلام، لا سيما للنهوض بولاية المنع. وسيتطلب ذلك القدرة على تقييم قابلية نشوب النزاعات في طائفة متنوعة من البلدان والمناطق واتخاذ إجراءات وقائية مبكرة لتفادي هذه النزاعات. والمعيار الجيد لتقييم قابلية نشوب النزاعات هو درجة التقيد أو عدم التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي من جانب الدول والأطراف المعنية في أي حالة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تقترح إجراء علاجيا مناسبا على أساس التحليل، الذي يستخدم هذه المعايير الموضوعية.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام. كما أود أن أشكر كرواتيا، الرئيس الحالي للجنة، والرئيس في العام الماضي ونائب الرئيس الحالي، بنغلاديش، على عرضيهما بشأن عمل اللجنة.

لقد أحرزت لجنة بناء السلام الكثير من التقدم تحت قيادة كل منهما.

وللمساهمة في مناقشة اليوم، سأركز على بعض الإنجازات المحددة قبل أن أتطرق إلى التحديات المتبقية وسبل زيادة تحسين أهمية اللجنة وتأثيرها في المستقبل. ما الذي حققناه في العام ونصف العام الماضيين؟ تشيد ألمانيا بالنجاح في إضافة سياقات قطرية وإقليمية جديدة تحت قيادة الرئيسين السابق والحالي. هندوراس وجنوب السودان وتيمور الشرقية والنرويج وآسيا الوسطى ليست سوى أمثلة قليلة على تنوع البلدان والمناطق الجديدة الراغبة في الانخراط مع اللجنة وتبادل خبراتها. إن الاهتمام المتزايد في جميع أنحاء العالم يدلل على جاذبية لجنة بناء السلام واستعداد البلدان لعرض ومناقشة أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام. فينبغي أن نستمر على هذا المسار مع الحفاظ بالطبع على التركيز الكافي على السياقات المتقلبة بشدة التي تحتاج بشكل عاجل إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال بناء السلام.

لقد تبين أن نهج اللجنة في النظر في الجوانب المواضيعية المختلفة لبناء السلام والحفاظ على السلام مع التركيز على السياقات الجغرافية الشديدة الإلحاح هو نهج واعد للغاية. فعلى سبيل المثال، النظر في التحديات المتعلقة بالمناخ التي تواجه السلام والاستقرار في سياقات إقليمية مثل تلك التي تواجهها الدول الجزرية في المحيط الهادئ ودول الساحل وآسيا الوسطى بناء على طلب البلدان المتضررة قد أدى إلى عقد اجتماعات مميزة ولكنها مركزة وأدى إلى توصيات محددة للغاية.

ويسرنا أن مسألة المناخ والسلام والأمن، وهي بالغة الأهمية للعديد من الدول المتضررة الأعضاء في الأمم المتحدة، مدرجة الآن

بانتظام في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وينطبق الشيء ذاته على المسائل المواضيعية الأخرى، كما يتضح من الاجتماع الكبير الذي عقدته اللجنة بشأن العدالة الانتقالية في نيسان/أبريل، والذي عرضت فيه كولومبيا وغامبيا وتيمور – ليشتي خبراتها في هذا الميدان. وفي هذا السياق، من المهم أن نستمع إلى البلدان المتضررة وأولوياتها في مجال بناء السلام وأن نمتنع عن عرقلة مسائل محددة.

أين يمكننا أن نفعل ما هو أفضل؟ لقد أحرزنا بعض التقدم فيما يتعلق بهدفنا المشترك المتمثل في إقامة صلة أكبر بين عمل لجنة بناء السلام ومجال تمويل بناء السلام. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به. لذلك، وبالإضافة إلى زيادة التركيز على المساهمات الهامة لصندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية وآليات التمويل الأخرى في الجهود الوطنية لبناء السلام في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام، ينبغي للجنة أيضا أن تعقد اجتماعات مكرسة لمناقشة السبل الملموسة لتحقيق تمويل لبناء السلام يكون مستداما ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر. ونحن نعمل حاليا بالتعاون مع الرئاسة على عقد اجتماع مشترك مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بشأن التمويل المبتكر للسلام، والذي نأمل أن يُعقد في الخريف. وبموازاة ذلك، سنواصل الدعوة للتوصل إلى اتفاق في اللجنة الخامسة بشأن استحداث الأنصبة المقررة لصندوق بناء السلام، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الحل التوفيقي الناشئ بين المناطق الإقليمية.

أخيرا، وبغية تعزيز تبادلها الوثيق وتكاملها مع مجلس الأمن، ينبغي للجنة بناء السلام أن تجدد تركيزها على الحالات الانتقالية أثناء وبعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات السلام التي تقودها المنطقة. وبالإضافة إلى تقديم مشورتها إلى المجلس بشأن أولويات بناء السلام في البعثات الجارية، ينبغي للجنة أن تعقد اجتماعات مخصصة بشأن البعثات، مثل البعثات الموجودة في منطقة الساحل، وذلك في ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وآثار ذلك، وبشأن المرحلة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب ألمانيا أيضا بإجراء تبادل أكثر انتظاما للآراء بشأن بناء السلام والحفاظ عليه داخل الجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أرحب بالتقدم المحرز وبالعملية التي بدأها الرئيس الحالي للجنة، كرواتيا، من أجل زيادة تأثير اللجنة من خلال تحسين أساليب عملها وتعزيز دورها الاستشاري للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن نستفيد من المداولات حول الخطة الجديدة للسلام وتوصياتها المحددة لمواصلة تعزيز دور اللجنة وتأثيرها ومساهماتها في ضوء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام 2025.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، تقدر بيرو عقد جلسة اليوم نظرا للأهمية التي يكتسيها تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة بناء السلام (A/77/720) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756) في أعمال بناء السلام ودعم السلام. لقد صيغ كلا التقريرين بدقة شديدة وسعيا بطريقة متسقة إلى تحقيق تلاقي في المصالح على أساس أولويات الجهات الفاعلة المشاركة في حفظ السلام، مثل الدول المضيفة والدول المتعاونة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة. إننا نتشاطر نفس المصالح ونفس الحافز لتحويل اللجنة إلى هيئة تابعة للأمم المتحدة يمكنها أن تساعد على التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الشاملة للتعافي بعد انتهاء النزاع من خلال دورها الدائم في تقديم المشورة لمجلس الأمن بشأن صياغة ولاياته المتعلقة بحفظ السلام.

ونعتقد أنه من أجل تقديم الدعم الكافي لتنفيذ العمليات السياسية التي تجري في البلدان المتضررة من العنف، وخاصة تلك الرامية إلى بناء مؤسسات متينة وقادرة على الصمود، من الضروري الحصول على موافقة الدولة المضيفة ودعم المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المالية الدولية والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب. ولهذا السبب نقدر النهج والهيكل والتقييمات التي قدمتها اللجنة في تقريرها. ونشدد على أهمية تعزيز الوساطة وإعطاء الأولوية لما يهم حقا السكان

المتضررين من العنف في العمليات السياسية الرامية إلى بناء السلام، وإجراء تقييم موضوعي للأسباب الجذرية للنزاع – وبشكل رئيسي الفقر وعدم المساواة والإقصاء. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي أبرز في تقريره عن صندوق بناء السلام دعم الصندوق لهياكل السلام المحلية من أجل حل النزاعات المحلية بفعالية.

ونشدد على أهمية تنفيذ آليات المنح التي يدعمها الصندوق بهدف بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية، فضلا عن جهود الرصد والتقييم اللازمة. وفيما يتعلق بعلاقات التآزر بين اللجنة والصندوق، توافق بيرو على أنه من المهم إنشاء آليات ووسائل مبتكرة للاتصال ونشر المعلومات عن تأثير بناء السلام على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال إمكانية إنشاء مركز للتأثير يضفي الطابع المنهجي على نتائج الصندوق في مجال بناء السلام وينشرها.

وفي عالم يتسم بتزايد حوادث العنف وتتعاظم فيه أهمية عمليات الانتقال من النزاع إلى السلام والتنمية، يقدر وفد بلدي الإسهام الذي قدمه كلا التقريرين في عمل الأمم المتحدة نحو إعادة صياغة أشكال التصدي لجميع أشكال العنف، وهو أمر أساسي لإعادة صياغة عقد اجتماعي متجدد. ويجب أن يعطي هذا العقد الاجتماعي الأولوية للثقة والإدماج في الجهود الرامية إلى تحقيق التعايش السلمي القائم على الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، فضلا عن ضمان المساواة بين الجنسين والنظم الصحية والتعليمية الملائمة. وبهذه الطريقة وحدها ستساعد التدابير المقترحة في كلا التقريرين على تعزيز الحكم، والذي يعتبر أساسيا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي في أي عملية انتقالية من النزاع إلى السلام.

السيد غالاغر (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم الهامة.

في البداية، تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، أُنشئت منظمتنا بالتحديد "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". فيجب أن يكون جهدنا الجماعي هو الارتقاء إلى مستوى ذلك الطموح. ولذلك نرحب بالتركيز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام في كل مناحي خطة الأمين العام الجديدة للسلام. إن الخطة الجديدة للسلام تتيح لنا فرصة، ولكن اغتنامها – أي النجاح في منع نشوب النزاعات – تلزمه أيضا الشجاعة للانخراط بشكل استباقي عندما نرى إشارات للتحذير من نشوب نزاع.

إن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دورا هاما يؤديانه، ولهذا السبب تؤيد أيرلندا كليهما بقوة.

إن الاستثمار في بناء السلام والوقاية أمر منطقي سياسيا وأخلاقيا، وكذلك من الناحية المالية. فالسلام من العوائد التي تستحق الاستثمار من أجل الحصول عليها، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

بدون توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، فإننا نخاطر بفقدان المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وإعاقة قدرتنا على إحداث تغيير إيجابي دائم في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ولهذا السبب نعتقد أنه ينبغي تمويل صندوق بناء السلام من الأنصبة المقررة. وأيرلندا شريك للصندوق منذ أمد بعيد. ونحتاج أيضا إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من الأمم المتحدة.

تعد المشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن من بين المهام الهامة العديدة. وينبغي أن ننظر في كيفية تحويل تلك المشورة إلى إجراءات. فالاستماع إلى هذه المشورة لا يتعلق بتجاوز الولايات، بل باستخدامها بكامل إمكاناتها. وتجميع قوانا من أجل تحسين كوكبنا والنهوض بشعوبه يمثل جوهر تعددية الأطراف.

ولكي يكون السلام مستداما، يجب أن يكون شاملا وتمسك بزمامه الجهات الفاعلة المحلية. وهذا يعني أنه لا يتعين فقط تعزيز الأصوات المهمشة، بل ويجب الإصغاء إليها والاهتمام بها، بما في ذلك أصوات النساء والشباب. وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها بناء مجتمعات قادرة على الصمود يمكن أن يدوم فيها السلام.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن نواصل العمل على معالجة الأسباب والدوافع الكامنة وراء النزاع. والفشل في القيام بذلك سيعني

التسليم بالتعامل مرارا وتكرارا مع نفس التحديات الأمنية. ويتطلب هذا النهج عملا مشتركا من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، ودعم السلام للعودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا أيضا أن نتصدى للدوافع الأخرى للنزاع، بما في ذلك المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ.

السيد كاينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة اليوم. وأود أيضا أن أشيد برئيس لجنة بناء السلام على إسهامه في أعمال بناء السلام واستدامة السلام.

إن الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أكد على الحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال، مع إتاحة فرصة كبيرة للقيام بذلك. وإن تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات حجر الزاوية في بناء السلام والحفاظ عليه.

وترى رواندا أن السلام يتجاوز انعدام العنف فحسب. إنه في الأساس فهم مجموعة شاملة من الجهات المعنية المجتمعية للأسباب الجذرية للنزاع. وتؤمن رواندا كذلك بأن بناء السلام عملية مستمرة، أي سعي دؤوب لإيجاد حلول عن طريق الحوار وتوافق الآراء. إنه استثمار طويل الأجل. وترى رواندا أن السلام المستدام ليس سلاما يمكن فرضه من كيانات خارجية. بل يجب بناؤه بعناية وبشكل طبيعي من داخل الإطار المجتمعي، مما يضفي على دور لجنة بناء السلام أهمية حاسمة في تعزيز الآليات الداخلية لاستدامة السلام.

وفي أعقاب النزاع، تكتسي جوانب السلام والمصالحة أهمية كبيرة. وينبغي أن يكون الهدف من المصالحة إقامة علاقات تتسم بالاحترام المتبادل والوعي الجماعي بالأضرار التي وقعت في الماضي. وهذا ينطوي على فهم الأسباب والسعي بنشاط لاتخاذ تدابير وقائية للتخفيف من الأضرار في المستقبل.

وتعتقد رواندا أن المصالحة تتطلب اتصالات صادقة ومفتوحة بين الأطراف المتصارعة سابقا، وتسليط الضوء على الانقسامات السابقة، وبدء علاقات جديدة ترتكز على الثقة والاحترام. ونعتقد أن هذين العنصرين من عناصر المصالحة دعامتان أساسيتان لبناء السلام.

من أجل التصدي بفعالية للتحديات وتلبية التوقعات، ينبغي أن يتمثل هدفنا المشترك في منع تكرار النزاع، مع العمل في الوقت نفسه على كشف الأسباب الجذرية وحلها لمنع المزيد من التصعيد. وهذا يعني أننا يجب أن نتحلى بالواقعية بشأن قدراتنا، ونضمن توافق استراتيجياتنا مع الظروف والحقائق الفريدة لكل بلد معني بها.

أخيرا، تعتقد رواندا أن نجاح عملية بناء السلام الطويلة الأجل يتطلب الشمولية. ومن الضروري إشراك الجميع كجهات معنية في عملية بناء السلام حتى تكون زمام النتائج ملكية حقيقية لجميع الجهات المعنية المجتمعية. إن بناء السلام عملية شاقة لا تنتهي وتتطلب ملكية سياسية محلية لزمام الأمور. ويكمن النجاح في القدرة على إعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم. وتشكيل العمليات السياسية يضع المواطنين في الصدارة وييسر الحل السلمي للنزاعات المجتمعية.

السيد غانو (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة المهمة، التي تتيح لنا النظر في تقرير لجنة بناء السلام (A/77/720) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756). وأود أن أنضم إلى من تكلموا قبلي في الإشادة، على وجه الخصوص، برئيس لجنة بناء السلام والأمين العام، على التزامهما ببناء السلام.

تقر بوركينا فاسو بالدور الأساسي الذي تؤديه اللجنة وصندوق بناء السلام في دعم البلدان في سعيها إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ونسلم بأهمية اتباع لجنة بناء السلام لنهج شامل ومتكامل، يشمل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما نشيد بالتزام اللجنة بإعطاء الأولوية للشراكات والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، بغية تحقيق السلام الدائم.

تجسد التقارير بدقة التحديات المعقدة التي تواجهها بوركينا فاسو، وتحديدا فيما يتعلق بتصاعد التطرف العنيف والإرهاب. ونهنئ اللجنة

على فهمها المتعمق للجوانب العديدة للتهديدات وعلى اعترافها بالحاجة إلى اتباع نهج كلي لبناء السلام. وتشدد التقارير على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما الفقر وتغير المناخ وعدم المساواة والتهميش. ونحن نؤيد ذلك النهج تأييدا كاملا.

ونلاحظ مع الارتياح أن اللجنة اعترفت بالتقدم الذي أحرزته بوركينا فاسو في تعزيز مؤسساتها الوطنية وفي تعزيز الحكم الشامل. والواقع أننا اتخذنا خطوات هامة لبناء قدرات قواتنا الأمنية ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تعمل على إدامة العنف. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ندرك أيضا التحديات الكبيرة التي تنتظرنا عند التنفيذ الكامل والفعال لمبادرات بناء السلام في بوركينا فاسو. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى احترام التزاماته وتقديم المساعدة اللازمة، بما في ذلك الموارد المالية والخبرة التقنية ودعم بناء القدرات. ولا يمكننا التغلب على العقبات وتحقيق سلام دائم إلا بالتكاتف.

وفي هذا الصدد، نقدر اعتراف اللجنة بالدور الحاسم للتعاون الإقليمي في التصدي للتحديات التي نواجهها. ويبرز تقريرها الحاجة إلى العمل الجماعي وإلى التنسيق والدعم بين المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في جهودنا لبناء السلام. ونؤكد التزامنا بالعمل عن كثب مع شركائنا الإقليميين ولجنة بناء السلام والأطراف الأخرى المعنية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في بلدنا وفي جميع أنحاء منطقة الساحل بأكملها.

في الختام، تشير بوركينا فاسو إلى الكم الكبير من احتياجات بناء السلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ولذلك يجب تخصيص المزيد من الموارد لبناء السلام. تنوه أيضا بوركينا فاسو بأن المجتمع الدولي يبذل قصارى جهده للاستجابة للأزمات العديدة الجارية، ولكن يجب أن نضمن أننا نستثمر دائما في الوقاية. ولهذا السبب نؤيد جميع المبادرات التي تحض اللجنة الخامسة على التوصل إلى نتيجة إيجابية بغية تزويد صندوق بناء السلام بأنصبة مقررة مستمرة. فهذه تكلفة الحفاظ على دينامية شاملة للجميع وصياغة مستقبل يسوده السلام والكرامة والرخاء من أجل الجميع.

السيد المعاودة (قطر): نود في البداية أن نشكركم على عقد هذا الاجتماع لمناقشة البنود المتصلة ببناء السلام، ونشكر الأمين العام على تقريره (A/77/756). ونعرب عن التقدير العميق لسعادة الممثل الدائم لكرواتيا، رئيس لجنة بناء السلام، ولسعادة الممثل الدائم لبنغلاديش، الرئيس الأسبق للجنة، على جهودهما المتميزة. كما نود أن نشيد بالدعم الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام.

تكتسي الجهود الرامية لدعم بناء السلام أهمية متزايدة مع تزايد التهديدات القائمة والناشئة والتحديات ذات الأبعاد المتعددة، لا سيما التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من النزعات، والخارجة من النزاعات، ودول القارة الإفريقية.

لكي تنجح عمليات بناء السلام، لا بد من التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، ومراعاة الشمولية، والالتزام بالأهداف والملكية الوطنية. وينبغي أن يتصدى بناء السلام للأسباب الجذرية للنزاعات، وأن يشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والمعنية بحقوق الإنسان. كما يعد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محوريا في هذا المجال، وكذلك دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إضافة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ومن هذا المنطلق، وإدراكا لأهمية التمويل الكافي والمستمر لجهود بناء السلام، تواصل دولة قطر تقديم المساهمات في المساعدات الإنمائية الدولية في مختلف القطاعات الحيوية وتطوير البنى التحتية وإتاحة فرص التعليم والعمل التي تصب في مصلحة بناء السلام المستدام. هذا بالإضافة إلى تقديم دولة قطر مساهمات لصالح صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ولصالح صناديق الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والتوقيع هذا العام على اتفاق مساهمة لدعم أنشطة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

نود أن نشدد على أهمية التوجه نحو الوقاية في إطار السعي لبناء واستدامة السلام. وفي هذا الخصوص، نؤكد التزام دولة قطر بمبادئ الدبلوماسية الوقائية التي تساهم في استدامة السلام وبناء السلام، وصون السلم والأمن الدوليين.

وقد أكدت دولة قطر دعمها لخطة السلام الجديدة التي أصدرها الأمين العام، والتي شدد فيها على أهمية الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات. كما اقترح تعزيز دور لجنة بناء السلام وأن يسعى مجلس الأمن بشكل منهجي إلى الحصول على مشورة اللجنة بشأن أبعاد بناء السلام في ولايات عمليات السلام.

وتدرك دولة قطر أهمية كفالة مشاركة النساء والشباب في صناعة وبناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، نلفت الانتباه إلى أن دولة قطر استضافت العام الماضي المؤتمر العالمي الرفيع المستوى المعني بعملية السلام الشاملة للشباب، الذي كان من المجالات التي ركز عليها مشاركة الشابات في هذا المضمار.

اعتبارا من بداية العام الجاري، انضمت دولة قطر لعضوية لجنة بناء السلام. وكانت قد سعت إلى الحصول على هذه العضوية المهمة انطلاقا من حرصها على المشاركة الفاعلة في تعزيز الجهود الدولية نحو بناء السلام من أجل منع نشوب النزاعات وتصعيدها وتجددها واستمرارها. وتأتي هذه العضوية في الوقت الذي يتعزز فيه دور لجنة بناء السلام ويتوسع نطاق تركيزها الجغرافي، علاوة على الموضوعي، ويتطور دورها في تقديم المشورة والتنسيق وعقد الاجتماعات والمشاركة الفاعلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. كما تأتي في الوقت الذي تنخرط الدول الأعضاء في النظر في خطة السلام الجديدة وتحضر لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التي سيحتل بناء السلام موقعا هاما في إطار المواضيع محل النقاش.

وستعمل دولة قطر من خلال عضويتها في لجنة بناء السلام على تطوير الدور الفاعل الذي تضطلع به اللجنة لتنفيذ الولاية المنوطة بها، وتفعيل نتائج الاستعراض الشامل الثالث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتعزيز اللجنة في الفترة المؤدية إلى الاستعراض القادم عام 2025.

السيدة تيخيدا فالديس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد حظيت الجمهورية الدومينيكية بشرف العمل نائبا لرئيس لجنة بناء السلام، ممثلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام 2022.

نشكر بنغلاديش على عام تكلل بالنجاح أمضته في سُدنة لجنة بناء السلام ونهنئها على الإنجازات الرائعة الواردة في التقرير (A/77/720). ونود كذلك أن نشكر مصر على كل عملها بصفو نائب لرئيس اللجنة.

طوال فترة عضويتنا، بذل بلدي جهودا هائلة للنهوض بالأولويات المشتركة لأعضاء اللجنة، والحكومات الوطنية، فضلا عن الجهات المعنية المحلية ذات الصلة في مختلف السياقات القُطرية التي عرضت على لجنة بناء السلام لتشاطر تلك الأولويات.

إن الأثر الإيجابي للجنة وصندوق بناء السلام يكمن في قدرتهما على دعم جميع تلك الجهات الفاعلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في تحقيق تطلعات البلدان التي ترد إلى اللجنة من منظور شامل ومحايد ومنفتح لتشاطر تحدياتها وخبراتها. وقد رأينا أنه بإدراج أصوات النساء والشباب، تزيد إمكانات الأدوات المتاحة لدينا لتحقيق أهدافنا، بوصفنا منظمة.

لذلك، يجب مضاعفة ما نبذله من جهود لتقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، للمبادرات التي تقدمها بناة السلام من النساء، وإدماجهن بطريقة مجدية في تخطيط تلك المبادرات وتنفيذها ورصدها. إن تمكين النساء والفتيات في سياق بناء السلام أمر حتمي إذا أردنا أن نشهد تحقيق نتائج دائمة.

ومن أولويات الجمهورية الدومينيكية أن يتم سد الفجوة المالية الواضحة التي يجب أن نتغلب عليها إذا أردنا الاستمرار في إحداث الأثر المنشود على بناء السلام. وثمة حاجة ملحة إلى تضافر الجهود لمعالجة كيفية تأثير هذه الفجوة المالية بشكل خاص على المبادرات التي تقودها منظمات الشباب لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للشباب في صياغة جهود بناء السلام وتنفيذها ورصدها على جميع المستويات.

ونفهم أن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة ذات الصلة للعمل جنبا إلى جنب مع الشباب لإبقائهم متحمسين ومهتمين بالتنمية وبناء السلام في بلدانهم ومناطقهم، بوصفهم عوامل تغيير وبناة لمستقبل أفضل.

أخيرا، إن التحديات التي تواجه البشرية متعددة الأبعاد. وسواء كانت استجابتنا إنسانية أو إنمائية أو في مجال بناء السلام، يجب أن تكون متمتعة بنفس مستوى القدرة على إحداث تأثير منسق وقوي على حياة المجتمعات المتضررة. ففي نهاية المطاف، إنها أمم متحدة واحدة، ورمز واحد، وبشرية واحدة، وهدف واحد – تخفيف المعاناة الإنسانية وإرساء الأساس للتنمية المستدامة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة للتأمل بشكل مشترك في البنود 28 و 58 و 114 من جدول الأعمال.

ترحب ناميبيا بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة عشرة (A/77/720) وتشكر الأمين العام على تقريره عن عمليات صندوق بناء السلام (A/77/756).

بينما نسعى جاهدين للتعايش السلمي في عالم يتسم بالنزاعات المعقدة والأزمات الإنسانية، توفر تلك المؤسسات الأمل وتحرز تقدما لتعزيز التعاون والتنسيق والشمول. وهي بالتأكيد تذكرنا بالقيمة المتكاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام. وبالنظر إلى عمق التحديات وطبيعتها المتعددة الأبعاد، أثبتت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دورهما الذي لا غنى عنه في بناء مستقبل متناغم وآمن لجميع الدول من خلال تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

في عام 2022، لوحظت زيادة الأهمية التي تكتسيها الملكية الوطنية لزمام الأمور والشراكات وبناء المؤسسات من أجل عمليات بناء السلام الناجحة، بالنسبة لعمل لجنة بناء السلام.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أيدت ناميبيا، خلال الفترة قيد الاستعراض، جهود بناء السلام في أفريقيا من خلال دورها القيادي في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبوصفها رئيسة هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي نطاق تلك المسؤوليات، توفر منظومة السلم والأمن الأفريقية توجيها حاسما بشأن نوع التدابير التي يجب أن نستخدمها بغية تعزيز جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات ودعم بناء السلام. وتظل الشراكات من أجل بناء السلام سبلا حاسمة ومهمة لتبادل الخبرات وتعزيز الممارسات الجيدة بشأن بناء السلام، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ولا يزال العالم يشهد الدمار الذي تسببه النزاعات المسلحة والتحديات الهائلة لإعادة بناء الدول التي مزقها العنف. وتلك الهشاشة، مقترنة بضعف بيئات ما بعد انتهاء النزاع، تجبرنا على العمل بلا كلل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تجدد العنف. إن لجنة بناء السلام، من خلال تشكيلاتها الخاصة بكل بلد، تستطيع تكييف نهجها لتناسب التحديات الفريدة التي تواجهها كل دولة، مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب في السعي إلى تحقيق السلام.

وتحقيقا لتلك الغاية، يود وفد بلدي أن يشدد على أولوية التنسيق والاتساق بين جميع الجهات المعنية المشاركة في جهود بناء السلام. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على قوة التعاون الفعال، لأنه يعزز تقديم استجابة موحدة لبناء السلام، وتجميع الموارد والخبرات لتحقيق أقصى قدر من التأثير. وعلى أي حال، فإن جهود بناء السلام بدون توفير تمويل متناسب وكاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لن تسفر عن شيء. وفي هذا الصدد، يجب أن نسجل شعورنا بالقلق وخيبة الأمل لعدم زيادة الدعم الإضافي للميزانية من أجل عمليات دعم السلام الأفريقية بالقدر الكافي. ونكرر دعوة أفريقيا إلى دعم تمويل صندوق بناء السلام بأنصبة مقررة تماشيا مع القرار 305/76 الذي يلتزم بتوسيع نطاق تمويل بناء السلام.

في الأسبوع الماضي تحديدا، أصدر الأمين العام موجزا للسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام. ومن بين الأولويات الخمس التي أبرزها الأمين العام، أود أن أشدد على الأولوية الثالثة التي تبرز المقترحات المحددة لاستكمال نهج الأمم المتحدة إزاء عمليات السلام. وتتطلب مراحل حفظ السلام والوساطة وبناء السلام اتباع نهج يأخذ في الاعتبار الآراء المختلفة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والمجتمعات المهمشة. ويجب أن يستجيب هذا

النهج لاحتياجات الذين يتحملون وطأة النزاعات. ولذلك، ثمة قيمة يضيفها إشراك هذه الجهات المعنية بنشاط في عمليات صنع القرار لأن ذلك لا يضمن فقط للحلول المنفذة أن تكون شاملة وفعالة ومهمة، بل مستدامة أيضا.

لا يمكن تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر إلا عندما تسمع جميع الأصوات وتؤخذ الحسبان جميع وجهات النظر. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بلجنة بناء السلام لضمان تركيز الاجتماعات على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وهما طريقتان حاسمتان لتوسيع مجال المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية في عمليات السلام.

في الختام، إن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عنصران لا غنى عنهما في الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العالم المعاصر. وبتعزيز التنسيق والشمولية والدبلوماسية الوقائية، أظهرت تلك المؤسسات أنها يمكن أن تحدث فرقا ملموسا في حياة الملايين المتضررين من النزاعات.

ومن الواضح أنه يمكننا أن نفعل المزيد لبناء السلام واستدامته من خلال الأدوات المتاحة لنا. وفي عالم لا يزال مجزأ بسبب النزاع والخلاف، نتذكر الكلمات القوية لجون لينون وبول مكارتني، اللذين ناشدانا جميعا قبل سنوات عديدة أن نعطي السلام فرصة.

السيدة زكارياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/77/720) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على نقطتين بصفتي الوطنية.

تتعلق النقطة الأولى بدور صندوق بناء السلام الذي تفخر البرتغال بمساهمتها فيه. لقد كان للصندوق دور فعال في توفير منع نشوب النزاعات، والتماسك الاجتماعي، والحوار الوطني، وبناء السلام الفعال. والبلدان التي تستفيد منه تعرف ذلك جيدا.

ونحن بحاجة إلى زيادة القدرة المالية لصندوق بناء السلام لتلبية الطلبات الواردة من الميدان. وكل ما يتطلبه الأمر لتذكيرنا بأننا فشلنا بشكل جماعي هو أن نلقي نظرة سريعة على الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. إننا نواصل الركض وراء الآثار المدمرة للنزاعات والعنف في جميع أنحاء العالم. إننا بحاجة إلى كسر تلك الحلقة، وعلينا ضخ القوة المالية اللازمة في عضد منع نشوب النزاعات وبناء السلام لكي يكونا فعالين. ويحدوني أمل صادق في أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق في اللجنة الخامسة بشأن استخدام الاشتراكات المقررة.

ثانيا، تعرب البرتغال عن امتنانها لإتاحة الفرصة لها لتكون عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام 2022. وقد شهدنا آنذاك وهذا العام بالفعل توسعا كبيرا في النطاق الجغرافي للجنة بناء السلام. ونرحب أيضا بالتنوع الملحوظ في البلدان المشاركة فيها.

إن الثقة في الوقاية، وبناء الملكية الوطنية، والشمول، والتركيز على الترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، والمواءمة الهادفة للإطار العالمي لبناء السلام والحلول المحلية كلها عناصر حاسمة في بناء السلام. ونحن بحاجة إلى دعم الإجراءات التي يقوم بناة السلام من النساء والشباب بتطويرها ودمجها على المستوى الشعبي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ذات الصلة.

لكل تلك الأسباب، نظرنا بتقدير كبير إلى التوصيات المتعلقة ببناء السلام الواردة في الموجز السياساتي بشأن خطة جديدة للسلام. وينبغي أن ننخرط في الدور التنظيمي للجنة بناء السلام. إننا بحاجة إلى لجنة لبناء السلام يستشيرها مجلس الأمن على نحو أكثر انتظاما، وبطبيعة الحال، منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. باختصار، نحن بحاجة إلى لجنة أقوى لبناء السلام، تماما كما نحتاج إلى صندوق أقوى لبناء السلام.

في الختام، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن امتناننا وتقديرنا العميق للعمل الممتاز الذي قام به الرئيس السابق، السفير

مغيث، ممثل بنغلاديش، والرئيس الحالي، السفير سيمونوفيتش، ممثل كرواتيا، وفريقيهما. ويمكن للأعضاء، بوصفهم أعضاء في جميع التشكيلات القطرية الحالية للجنة بناء السلام، التعويل على دعم البرتغال المستمر.

السيد نونيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، ونرحب ببيان الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام.

ونهنئ رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك مكتب دعم بناء السلام، على عملهما الممتاز.

بما أن بناء السلام والحفاظ على السلام هما العمل الرئيسي للأمم المتحدة، فإن التنفيذ الفعال لهذين الهدفين يظل أساسيا لبناء الثقة وحشد الدعم الجماعي والاستجابات العالمية المتعددة الأطراف من أجل التدبر الفعال للتهديدات القائمة والناشئة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

نؤيد الخطة الجديدة للسلام بوصفها جزءا من مبادرة خطتنا المشتركة، مع مجموعات محددة من مقترحات العمل والمجالات ذات الأولوية التي حددها الأمين العام للتصدي للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها اليوم. نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز الحلول الممكنة وقطع التزامات بمعالجة الفجوة التمويلية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في سياق النزاعات العنيفة السريعة التغير والطويلة الأمد والمعقدة.

نود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي لعمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك توسيع دورها في السياقات الإقليمية والمجالات الشاملة، التي تغطي حقوق الإنسان ومخاطر السلام والأمن المتصلة بالمناخ. وسيساعد ذلك على الاستفادة من صلاحية اللجنة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، ولا سيما في دورها الاستشاري لمجلس الأمن، لجعل أنشطة بناء السلام متكاملة ومنسقة وسريعة الاستجابة. نتشاطر الرأي القائل بأنه لكي يكون بناء السلام والحفاظ عليه فعالين، يجب أن يوجها نحو الأعمال الرامية إلى منع نشوب النزاعات، على أساس النهج الذي محوره الناس في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقائم على القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يجب أن تركز عمليات الأمم المتحدة للسلام على المسائل التي تنطوي على مخاطر طويلة الأجل للنزاع، وأن تنخرط مع الأطراف التي هي على وشك ارتكاب أعمال العنف وأن تتفاوض من أجل السلام، وأن تساعد البلدان على تحقيق المصالحة، وأن تبني مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع، وأن تعزز إصلاح قطاع الأمن، وأن تدعم العمليات السياسية الشاملة والثقافة السياسية الديمقراطية في حل النزاعات الدائرة. ينبغي لعمليات السلام أيضا أن تعزز التماسك الاجتماعي، والحكم الرشيد وسيادة القانون، والمساعدة الانتخابية والمساواة بين الجنسين. بما أن الصلات متكاملة بين صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية، والعمل الإنساني، ويعزز بعضها بعضا، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأن استدامة السلام تعتمد بشكل مباشر على اتساق مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية في عمليات السلام والسياسة والحكم وبناء المؤسسات وسيادة القانون وقطاع الأمن والانتعاش الاقتصادي.

لكفالة استدامة عمليات السلام، من الضروري للمؤسسات الوطنية الخاضعة للمساءلة في البلد المضيف مشاركة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في توفير التدريب لقوات الأمن المحلية والمدنيين، استنادا إلى التقييم والمشاركة المنسقة لجميع أصحاب المصلحة، أمرا أساسيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة مع المجتمع المحلي، بما في ذلك المجتمع المدني، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار، ستكون أساسية لبناء الثقة والفهم اللازم للسياق المحلي، بما في ذلك التاريخ والثقافة والقوانين العرفية والأولويات والاحتياجات الوطنية للبلد المضيف وشعبه.

في الختام، بما أن الجهود الوطنية لن تنجح إلا بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، نود أن نحض على زيادة المساهمات للمساعدة في تعزيز قدرة كيانات بناء السلام المحلية والوطنية والإقليمية.

السيدة شلوختر (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب سويسرا بالتقارير السنوية التي نظرنا فيها اليوم (A/77/720 و A/77/756). إذ تأتي هذه المناقشات في وقت مؤات جدا، أي بعد بضعة أيام فقط من إطلاق الخطة الجديدة للسلام. وفي عالم يقف عند مفترق طرق، نحتاج إلى التزام متجدد وصادق بالسلام. ترحب سويسرا بالمبادئ التوجيهية الواردة في التقارير وتود أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، في عام 2022، استثمر صندوق بناء السلام أكثر من أي وقت مضى. وواصل إثبات أهميته وتلبية المطالب الوطنية بدعم بناء السلام. ومما يثلج صدرنا كثيرا أن الصندوق تجاوز، للسنة السادسة على التوالي، هدفه الداخلي المتمثل في تخصيص 30 في المائة للمساواة بين الجنسين وحقق 47 في المائة من الاستثمارات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين الطلبات والتمويل. قبل عام، اعتمدنا بالإجماع القرار المعنون "تمويل بناء السلام" (القرار 305/76)، الذي سلمنا فيه بأن تمويل بناء السلام لا يزال غير كاف، وحددنا تدابير للمتابعة. واليوم، تواصل اللجنة الخامسة مداولاتها بشأن هذه المسائل المهمة. لقد أيدت سويسرا ولا تزال تؤيد اقتراح الأمين العام بالتمويل الجزئي للصندوق من خلال المساهمات الإلزامية. ونأمل أن تؤدي المفاوضات في اللجنة الخامسة قريبا إلى حل توفيقي يسهم في منع نشوب النزاعات بشكل فعال.

ثانيا، بناء على طلب الدول، نجحت لجنة بناء السلام في الجمع بين الدول، وبناء الجسور وتقديم المشورة لها بشأن سلك سبيلها إلى السلام الدائم، بروح من الشراكة. وليست المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني المثال الوحيد على هذا النجاح. فخلال رئاستنا لمجلس الأمن في أيار/مايو، تمكن المجلس من الاستفادة من مشورة اللجنة بشأن مسألة بناء الثقة من أجل السلام المستدام وبشأن الحالة في منطقة الساحل. ويجب تطوير هذا التفاعل.

ثالثا، يتعين علينا الاستفادة من الزخم الذي أوجدته الخطة الجديدة للسلام. تؤيد سويسرا الرؤية التي اقترحها الأمين العام، والتي تتماشى تماما مع قيمنا في مجال بناء السلام. في هذا السياق، نؤيد التوصية بتعزيز عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما لدعم الدول الأعضاء في إنشاء وتنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية للسلام.

يجب أيضا أن يُمنع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني، بطريقة متجذرة في حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولا بد للأمم المتحدة من أن تكون معدة لتعزيز هذه الاستراتيجيات الوقائية الوطنية بخبرتها وتمويلها وصلاحيتها في الدعوة إلى الاجتماعات.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم.

أود أن أعرب عن امتناني لرئيس ونائب رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك لمكتب دعم بناء السلام، على توجيه وتيسير مناقشتنا بشأن بناء السلام.

في البداية، أود أن أشدد على أهمية اتباع نهج متسق لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام. ينبغي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن ينشئ تآزرا فيما بين مختلف الكيانات، وأن يعمل على تحقيق هدف مشترك من خلال الاستخدام الفعال لمواطن القوة الفريدة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. سأبدأ بتسليط الضوء على ثلاث نقاط بشأن عمل لجنة بناء السلام.

أولا، يتعين على الدول الأعضاء الاستمرار في تعزيز الدور الحفَّاز الذي تؤديه لجنة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. تهدف لجنة بناء السلام إلى الجمع بين كل الجهات الفاعلة المعنية وتقديم المشورة والاستراتيجيات المتكاملة، بناء على الترابط الوثيق بين السلام والأمن والسلام المستدام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

إن اليابان، بوصفها عضوا في كل من لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، ملتزمة بتعزيز التعاون الوثيق فيما بين الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك بين هاتين الهيئتين.

ولكي تنعكس مشورة لجنة بناء السلام في مناقشات ونتائج مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة، فإن نوعية

المشورة وتوقيتها أمران حاسمان. ومن أجل تقديم اقتراحات أكثر واقعية وتأثيرا في الوقت المناسب، قد نحتاج إلى إعادة تقييم نهجنا في صياغة المشورة، لا سيما في التعامل مع وجهات النظر المتنوعة عندما يواجه أعضاء لجنة بناء السلام صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء.

ثانيا، يتحتم علينا أن نواصل توسيع النطاق الجغرافي والمواضيعي للجنة بناء السلام، وفقا لولايتها. ونشيد بقيادة الرئيسين السابق والحالي في ذلك الصدد في عقد الجلسات بشأن البنود الجديدة، مثل تأثير المناخ على جزر المحيط الهادئ، وبناء المؤسسات في تيمور – ليشتي، والسلام والمصالحة مع الشعوب الأصلية في كندا وكولومبيا والنرويج. ويبين هذا النهج أن لجنة بناء السلام منصة قيمة لجميع البلدان والمناطق، بغض النظر عن مستوى تنميتها، لتبادل الممارسات الجيدة ومناقشة سياساتها. وأشجع الدول الأعضاء على الاستفادة بقدر أكبر من هذا المكان.

ثالثا، ينبغي أن نعترف بأن لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دورا أكبر في منع النزاع والعنف. وتؤكد مجددا خطة الأمين العام الجديدة للسلام من جديد على أهمية الوقاية. وأنا متحمس لهذه الفرصة التي لا تُتاح إلا مرة واحدة خلال عقد من الزمن لمناقشة الممارسات الجيدة في جهود واستراتيجيات الوقاية الوطنية. إن لجنة بناء السلام مكان ممتاز لمثل هذه المناقشات بأطرها الرسمية وغير الرسمية والتي تشارك فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات. ويتعين علينا أن نستفيد من صلاحيات لجنة بناء السلام في الدعوة إلى عقد الاجتماعات وفي مد الجسور إلى أقصى حد.

اسمحوا لي الآن أن أركز على عمل صندوق بناء السلام. من شأن زيادة الارتباط الوثيق بأنشطة لجنة بناء السلام أن يؤدي إلى تحسين عمل صندوق بناء السلام. إن المناقشات المتعلقة بالأولويات والاستراتيجيات الوطنية داخل لجنة بناء السلام ينبغي النظر فيها على النحو المناسب وأن تنعكس في تخطيط المشاريع من جانب صندوق بناء السلام. ويمكن للجنة بناء السلام أن تعزز شفافية ووضوح صندوق بناء السلام من خلال المناقشة النشطة للممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه مشاريع الصندوق. وستساعد هذه الممارسة التعاونية كلا الكيانين على كفالة العمل الفعال والمساءلة الكافية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون صندوق بناء السلام أكثر تركيزا على منع نشوب النزاعات والعنف. ويتسم صندوق بناء السلام بطابع فريد يُمَكِّن من اتباع نُهج شاملة تشمل جميع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، بما في ذلك عمليات السلام والوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية، مع احترام تولي المسؤولية وطنيا. ويمكنه الإسهام في الوقاية. وأشجع صندوق بناء السلام على مواصلة دوره البناء في دعم الوقاية في الميدان والاستفادة من دوره التحفيزي لتعزيز المزيد من الدعم للبلدان.

وسيكون استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025 بمثابة فرصة جيدة للتفكير في الجهود العالمية وتعبئتها من أجل الاستخدام الفعال للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأود أن أؤكد من جديد التزام اليابان الكامل بالنهوض ببناء السلام واستدامة خطة السلام.

السيد لحساييني (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة في أوانها والمكرسة لعرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة عشرة (S/2023/720) والتقرير الثالث عشر للأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

ترحب المملكة المغربية باعتماد التقريرين، اللذين يتناولان الفرص والتحديات الرئيسية التي تغلبنا عليها جميعا خلال عمل لجنة بناء السلام في العام الماضي. ويمكن أن يتيح هذا العام مجموعة جديدة من الفرص، فضلا عن التحديات، لعمل لجنة بناء السلام وقضاياها الشاملة والمواضيعية، من حيث، تعزيز تولي المسؤولية على الصعيد الوطني، وتشجيع التفاعل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبناة السلام من النساء والشباب، وتعزيز الشراكات الفعالة مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية، وتحسين الدور الاستشاري للجنة ودورها

في مد الجسور، وتشجيع تمويل بناء السلام. أحد الأهداف والمهام الرئيسية التي لدينا، بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، هو كفالة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

بعد اتخاذ القرار 305/76 بشأن تمويل بناء السلام، حان الوقت الآن للقيام بعمل في اللجنة الخامسة لكفالة التمويل اللازم لأنشطة لجنة بناء السلام وتوفير تمويل للصندوق يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام من خلال الأنصبة المقررة. وفي ذلك الصدد، نشيد إشادة كبيرة بالجهود الهائلة التي بذلها صندوق بناء السلام في إعادة تأكيد أهميته من خلال تمويل مختلف جهود السلام، ومواصلة الاستجابة للمطالب الخاصة بكل بلد، وتشجيع الاستثمارات الإضافية في رصد النتائج. وينبغي دعم هذه الجهود بزيادة متناسبة في المساهمات وضمان مستوى ثابت من التمويل من أجل السلام.

وبصفتنا رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، نواصل متابعة التطورات في ذلك البلد عن كثب. وعلى الرغم من التحديات العديدة المستمرة، بما في ذلك استمرار الضغط على المالية العامة للبلد، الذي له أثر اجتماعي واقتصادي مباشر على السكان، فقد شهدنا تقدما سياسيا وأمنيا مشجعا خلال العام الماضي، بما في ذلك، في جملة أمور، الإرادة السياسية القوية التي أبدتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتولي المسؤولية على الصعيد الوطني عن تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا المشتركة للسلام في البلد المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي سياق جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن المشاركة البناءة المستمرة لجميع الشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والشركاء الثنائيون، لها أهمية كبيرة.

ولا يزال الافتقار إلى القدرة التقنية والمالية أحد التحديات الرئيسية. ونكرر دعوتنا إلى جميع الشركاء من المنطقة والقارة وخارجها لإيلاء اهتمام خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم اللازم لها. وينبغي الاستفادة من هذه الجهود لإدامة وتعزيز التزام البلد بالانتعاش. ستواصل التشكيلة خلال الأشهر المقبلة، التركيز على اتساق هذه الإجراءات وتنسيقها.

كما ذكر الأمين العام في موجزه السياساتي المتعلق بالخطة الجديدة للسلام، نرى أن منع نشوب النزاعات في صميم التزامنا بالأمن والسلام وعملنا من أجلهما. وفي هذا الصدد، هناك حاجة قوية إلى نهج فعال وشامل للسلام والأمن في العالم وطريق طويل يتعين قطعه في تنفيذه، وذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية وصلاتها بالتنمية والتماسك الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان وتغير المناخ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

إن بلدي، سيظل ملتزما التزاما نشطا بلجنة بناء السلام ودورها في تحقيق السلام والأمن.

السيد ولد – بلونديل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تقديم الشكر لبنغلاديش وكرواتيا على قيادة عمل لجنة بناء السلام خلال الأشهر الـ 18 الماضية.

إن استدامة السلام مسؤولية مشتركة بين جميع ركائز الأمم المتحدة، بيد أن اللجنة تظل المنتدى العالمي الوحيد المكرس لدعم البلدان في عملياتها لبناء السلام.

تحت قيادة بنغلاديش زادت لجنة بناء السلام من انخراطها، وتحت قيادة كرواتيا نواصل السعي إلى تحقيق تأثير أكبر.

إن المملكة المتحدة مدركة لإمكانات لجنة بناء السلام. لقد نضجت هذه الهيئة الأحدث عهدا في منظومة الأمم المتحدة من خلال الرؤساء النشطاء، بما في ذلك بنغلاديش وكرواتيا. ونعتقد أنه لا تزال لدى اللجنة إمكانات أكبر. وسيستمر تعاظم قيمتها من خلال تكثيف المتابعة بشأن البلدان التي تتعامل معها اللجنة، وصقل مشورتها لمجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وحشد الاستجابات الجماعية. ومع تزايد الترابط بين التحديات التي تواجه السلم والتنمية الدوليين، أصبحت الاستجابات الشاملة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وكما أقر بذلك مؤخرا الأمين العام في خطته الجديدة للسلام.

لم يعد العالم قادرا على تحمل تكاليف النزاعات. فيجب أن نركز على المنع، مما يعني الحاجة إلى نُهُج سياسية أكثر تكاملا وشمولا واستراتيجية، وتمويل أكثر ذكاء، وتوسيع نطاق شبكة التعاون. إن لجنة بناء السلام – من خلال دورها في عقد الاجتماعات، وبشكل متزايد من خلال ثقلها في حد ذاته – تشكل جزءا بالغ الأهمية من تلك المسألة. وفي نفس الوقت، فإن صندوق الأمين العام لبناء السلام هو أداة التمويل الرئيسية في الأمم المتحدة لتعزيز العمل الميداني للمنظمة في مجال بناء السلام، وذلك بالشراكة مع الحكومات المضيفة. وبوصف المملكة المتحدة جهة مانحة رئيسية للصندوق، وشريكة مع السويد في رئاسة مجموعة أصدقاء صندوق بناء السلام، فهي ما فتئت تناصر الصندوق، وأنا، شأني شأن الآخرين، يحدوني أمل صادق في التوصل إلى حل لمسألة الأنصبة المقررة للصندوق عندما تُستأنف اللجنة الخامسة للجمعية العامة. إننا نرحب بجميع الجهود الرامية إلى ضمان تزويد الصندوق بالموارد والتجهيزات المناسبة. كما أن إظهار التأثير هو أمر أساسي، ويسرنا التنويه بقرب إطلاق مركز تأثير صندوق بناء السلام.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالعمل الدؤوب الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام. والمملكة المتحدة ممتنة جدا للأمينة العامة المساعدة سبيهار وفريقها على كل ما يفعلونه.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم المشتركة. وأود أن أبدأ بالترحيب بالتقرير الشامل للجنة بناء السلام عن دورتها السادسة عشرة (A/77/720). كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/77/756).

لقد ازدادت في الآونة الأخيرة احتياجات بناء السلام على الصعيد العالمي، وذلك وسط تحديات مترابطة مثل النزاعات وأزمات الطاقة والغذاء والتضخم الاقتصادي. وتقدر نيبال في هذا الصدد الدور الحاسم للجنة بناء السلام في مساعدة البلدان والمناطق على السير في طريقها نحو سلام دائم، والذي يشمل السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحيط علما بتوسيع نطاق أدوار اللجنة في تقديم المشورة وإقامة الجسور وعقد الاجتماعات في السنوات الأخيرة. لقد أيدت نيبال دائما عمل اللجنة والمبادرات الجديدة التي تقوم بها لتعزيز التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص.

وقد ساعدتها المناقشات القطرية التي تنظمها اللجنة على التصدي للتحديات وتيسير حشد الموارد والتركيز على الأولويات التي تحددها البلدان المضيفة. كما عملت اللجنة كمنتدى فريد للبلدان لتبادل خبراتها وتحدياتها والدروس المستفادة في جهودها لبناء السلام. وبوصف نيبال بلدا خارجا من نزاع مسلح فإنها تجد هذا التبادل مفيدا وهي مستعدة لتشاطر خبرتها بشكل عام أو بشأن أي مسألة محددة.

ينبغي أن تحتفظ اللجنة في عملها بالتركيز على المنع وعلى الناس في المستقبل. وقد استفادت اللجنة من تيسير توافق الآراء بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في تعزيز الشمولية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإيجاد حلول محلية لمشاكلهم بقيادة وطنية. ونكتسي وجهات نظر النساء والشباب والمجتمع المدني أهمية كبيرة للمنع وبناء السلام. والمناقشات المواضيعية بشأن حفز مشاركة النساء والشباب في أنشطة المنع وبناء السلام لا تقدر بثمن.

وترى نيبال أنه يمكن زيادة تعزيز مستوى التنسيق والاتساق والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. فيمكن للتشاور بين الهيئتين قبل صياغة وتجديد ولايات عمليات السلام أن يعزز الاستراتيجيات الرامية إلى الحفاظ على السلام على أرض الواقع. ومن الضروري بالمثل تعزيز اتساق وتكامل البرامج وتنفيذها بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة والمؤسسات المالية الدولية، وهو ما يمكنه حقا تعزيز خطة أهداف التنمية المستدامة وتوطيد مكاسب بناء السلام الوطنية. ولتوليد دورة حميدة من عوائد السلام والتنمية، ينبغي مواءمة وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وتعزيز مشاركة أعمق في العمل عبر الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

لقد أسفر تغير المناخ عن تحديات لا مثيل لها، وبتداعيات محلية وعالمية على حد سواء. إن ذوبان الثلوج في جبال الهيمالايا والجفاف في السهول قد أثرا على حياة الناس بنفس القدر. ولذلك ينبغي للجنة أن تشارك أيضا مع المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل وضع إطار للتصدي لخطر تغير المناخ.

كما يجب أن يكون هناك تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام. ونحن نقدر في هذا الصدد الدور التحفيزي لصندوق بناء السلام في دعم أنشطة اللجنة. ونيبال مستعدة لمناقشة جميع أنواع خيارات تمويل بناء السلام، بما في ذلك الأنصبة المقررة. ونعتقد أن المناقشة الجارية بشأن الخطة الجديدة للسلام ستكون فرصة للقضاء على أوجه القصور المنهجية وتعزيز اللجنة وخيارات تمويلها. وستصب مناقشتنا أيضا في استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام. ونيبال على استعداد للعمل مع الجميع في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.